الفصل الثاني

المِلكية

Property

لا يمكن أن يوجد مجتمع حر دون مِلكية خاصة.
ميلتون فريدمان

واجه مؤذن علي باشا[1] قائد الأتراك العثمانيين يوماً عصيباً في ليبانتو المقابلة للساحل الغربي لليونان في يوم ربيعي مشمس من عام ١٥٧١م. في تلك المعركة البحرية التي استمرت عدة ساعات حاصرت أسطوله القوات البحرية المشتركة لأسبانيا والبندقية والفاتيكان - الحلف المقدس - بقيادة دون جوان النمساوي. كانت ليبانتو إحدى أكثر المعارك دموية في التاريخ، حيث قُتِل فيها أربعون ألفاً من الجانبين، بمعدل ١٥٠ رجلاً في الدقيقة تقريباً. اعتلى البحَّارة، من عدد من سفن الحلف المقدس، ومنهم بحَّارة سفينة دون جوان المسماة "الحقيقة" La Reale، بارجة علي باشا - "السلطانة" - وانبرى القائدان في القتال. كان علي باشا يستخدم قوساً صغيراً، بينما كان دون جوان يلوح بفأس حرب وسيف عريض. سقط القائد التركي صريعاً برصاصة في الدماغ وتفرق أسطوله في حالة من الذعر. كانت هذه المعركة إحدى نقاط التحول الكبرى في التاريخ

(١) علي باشا، يعرف أيضاً بابن المؤذن (توفي في ٧ أكتوبر ١٥٧١م)، قائد عسكري تركي، كان قائد الأسطول العثماني في البحر المتوسط من ١٥٦٩م إلى ١٥٧١م، تزوج من إحدى أخوات السلطان سليم الثاني. شارك في فتح جزر البحر المتوسط، كقبرص وكريت وموريه. قتله جندي مقدوني في معركة ليبانتو التي هزم فيها أمام حلف مقدس من دول أوروبية [المترجم].

العالمي، حيث أوقفت فيها قوات أوروبا الغربية المد المتصاعد للتأثير التركي في شرق البحر الأبيض المتوسط وحالت يقيناً دون الغزو العثماني لإيطاليا.

خسر علي باشا في ليبانتو أشياء أخرى غير المعركة وحياته، حيث خسر أيضاً ثروة أسرته كاملة. فكشأن كل الأتراك الأغنياء، كان الباشا يحتفظ بأصوله السائلة بالقرب منه. فقد وجد بحارة الحلف المقدس الذين اعتلوا السلطانة ١٥٠٠٠٠ قطعة ذهبية في صندوق علي باشا. لماذا يحتفظ قائد بحري بكامل ثروته في قمرته الشخصية؟ قدم آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" تفسيراً جيداً، ككل تفسيراته الأخرى: "في تلك الدول التعسة، التي لا يأمن فيها الرجال عنف رؤسائهم، كانوا كثيرا ما يدفنون جزءاً كبيرا من رأسمالهم[٢] بغرض إخفائه، وهو تقليد شائع في تركيا وهندوستان، بل وأعتقد في معظم حكومات آسيا الأخرى"[٣].

---

(٢) Smith, II: 301 يستخدم سميث مصلح common stock بمعنى كل الثروة وليس الأسهم العادية فحسب.

(٣) يتسم عرض المؤلف بالموضوعية العلمية الواجبة، كما سيتأكد من تحليله للتاريخ الاقتصادي للدول العربية والإسلامية في مواضع لاحقة من الكتاب، وربما كان هذا التحليل للدولة العثمانية على شيء من الحقيقة. لكن الواقع في تركيا والعالم الإسلامي عصرذاك لم يكن بهذا السوء. فالقادة من أمثال علي باشا كانت لهم في بلادهم بالتأكيد قصوراً مليئة بالنفائس والكنوز، فضلاً عن أن الرجل كان نسيب السلطان، بمعنى أنه كان آمناً على ماله أكثر من غيره. وربما كانت الكنوز التي عثر عليها البحارة الغربيون في قمرة علي باشا بعض غنائم الفتوح والمعارك التي لم يمهله الحظ لكي يعود بها إلى قصره أو إلى السلطان. والمؤكد، كما تقول المصادر، أن السلطان سليم عهد إلى علي باشا بأنفس ممتلكات السلطان، وهو "راية الخلفاء"، وهي راية خضراء ضخمة مزينة بنصوص من القرآن ومكتوب عليها لفظ الجلالة ٢٨٩٠٠ مرة بحروف من ذهب، لتكون حافزاً له ورجاله. ومع أننا لا ننكر هذا التقليد وأمثاله كلية، فإن أمثال هذه الاتهامات تمثل في الحقيقة أفكاراً نمطية أخذ الكتاب الغربيون منذ فلاسفة اليونان يرددونها، حتى صارت في عداد المسلمات، ربما من باب الحرب النفسية أو من أجل بث الجرأة في نفوس الشعوب الغربية حيال قوى كانت مرعبة لهم كالإمبراطورية العثمانية. ولا شك أن نفس هذه التقاليد كانت شائعة في كل العالم ما قبل الحديث، وعلى رأسه أوروبا، كما سيأتي في مواضع لاحقة عن الفرنسيين مثلا، بسبب الافتقاد إلى الأمن الدائم أو عدم وجود آليات مؤسسية للاحتفاظ بالمدخرات واستثمارها، إلى غير ذلك [المترجم].

فباستثناء السلطان، لم يكن أي مواطن تركي، حتى علي باشا نسيب الإمبراطور، رجلاً حراً. فحياة المواطن وحريته وثروته كانت يمكن أن تصادر في لحظة وفي نزوة. وهنا يكمن السبب وراء الفناء النهائي لكل المجتمعات الشمولية، ووراء قوة نظام السوق الحرة: دون حقوق الملكية والحقوق المدنية لا يوجد شيء يحفز المخترع أو رجل الأعمال على الخلق وإنتاج ما يزيد عن حاجاته الفورية.

اللبنة الأولى

من بين الأسس الأربعة للرخاء الحديث – حقوق الملكية والعقلانية العلمية وتوفر رأس المال والنقل والاتصال الفعالين – كانت حقوق الملكية الأسبق في الظهور، حيث رأت معظم مكوناتها المهمة النور لأول مرة في العالم القديم. وفي العالم الحديث أيضاً تعتبر الملكية الأهم بين العوامل الأربعة، كما عبّر عن ذلك الاقتصادي الكبير أوروورك: "تمتلك كوريا الشمالية مجتمعاً نسبة المتعلمين فيه ٩٩٪ ومنضبطا ومجّدا، وناتجاً محلياً إجمالياً قدره ٩٠٠ دولار لكل فرد. وتمتلك المغرب مجتمعا نسبة المتعلمين فيه ٤٣,٧٪ ويقضي كل يومه في شرب القهوة ومضايقة السياح ليشتروا السجاد، وناتجاً محلياً إجمالياً قدره ٣٢٦٠ دولار لكل فرد"[١].

لكن في الوقت نفسه لا تكفي حقوق الملكية وحدها لتشجيع النمو الاقتصادي، كما يثبت ركود اليونان وروما وانهيارهما اللتين لم تتوفر فيهما العناصر الثلاثة الأخرى.

إن العلاقة بين حقوق الملكية والحقوق المدنية معقدة. يميل الاشتراكيون إلى إنكار أي ارتباط بين الاثنين. ومن هؤلاء المفكر الاشتراكي الفرنسي من القرن التاسع عشر بيير–جوزيف برودون Pierre-Joseph Proudhon المؤمن الوفي بالحريات المدنية، الذي

ساوى، مع ذلك، بين الملكية والسرقة. وتؤكد الرؤية التقليدية أن حقوق الملكية تنبثق عن الحقوق المدنية، لكن ثمة رؤية مضادة يعبّر عنها ليون تروتسكي Leon Trotsky، النجم الاشتراكي، الذي لاحظ، على خلاف ذلك، أن الحرية المدنية انبثقت عن حقوق الملكية[٣]. فالحق في الملكية هو الحق الذي يضمن كل الحقوق الأخرى. والأفراد دون الملكية يكونون عرضة للمجاعة، ومن الأسهل كثيراً تركيع الخائفين والجياع لإرادة الدولة. فإذا كانت الدولة تستطيع أن تهدد ملكية الشخص تعسفياً، فإن تلك القوة ستستخدم حتماً لترهيب أصحاب الآراء السياسية والدينية المخالفة.

أدرك فردريك هايك Friedrich Hayek منذ أكثر من نصف قرن أن الحقوق المدنية وحقوق الملكية تنبعان من المصدر نفسه، ولا يمكن لإحداهما أن توجد دون الأخرى. فمن يفرّطوا في حقوق الملكية، سرعان ما يجدوا أنفسهم، باستعارة عنوان كتابه الشهير، على "الطريق إلى العبودية".

يُرْجِع التفسير الإنساني القياسي إلى جون لوك John Locke ابتكار مفهوم حرمة حقوق الملكية الخاصة. لكن لوك، رغم كونه من اللاعبين الأساسيين في القصة، كان من الداخلين المتأخرين في لعبة الملكية. فمع أن نشر كتابه "مقالتان عن الحكومة" عام ١٦٩٠م أضفى قدسية على حماية الحياة والحرية والملكية بوصفها الوظيفة الأساسية للحكومة المستنيرة، فقد كانت الحقوق المدنية وحقوق الملكية الأساسية وقتذاك متضمنة منذ قرون في القانون العادي الإنجليزي. بل إن جذور تلك الحقوق تمتد دون انقطاع إلى الدولة–المدينة[٤] اليونانية القديمة.

---

(٤) الدولة–المدينة city-state، جمعها الدول–المدن، هي الكيانات السياسية المستقلة أو القائمة بذاتها التي يتكون إقليمها من مدينة واحدة، أو مدينة واحدة كبيرة أو بارزة، من أمثلتها التاريخية المدن السومرية في بلاد ما بين النهرين مثل بابليون وأور ومدن كنعان الفينيقية مثل صور وصيدا، ومن أشهر أمثلتها التاريخية المدن اليونانية مثل أثينا وأسبرطة وثيفا وكورينث، ومن أمثلتها المعاصر إمارة موناكو وسنغافورة والفاتيكان [المترجم].

من بين ضباب التاريخ

إن فقدان جذور حقوق الملكية عبر الزمن يجعل النقطة التي تبدأ منها القصة وتطورها مسألة تعسفية. من المؤكد أن كثيراً من المجتمعات البدائية، إن لم يكن معظمها، عرفت بعض مكونات حقوق الملكية، خاصة ملكية الأرض. لكن مجتمعات الصيد والجمع، مع ذلك، كانت تواجه مشكلة في الحفاظ على حقوق الملكية بسبب التكلفة. فالمجموعة القَبَلية الواحدة لا تستطيع أن تحرس آلاف الأميال المربعة التي تحتاجها من أجل البقاء.

ربما كانت القبائل التي نجحت في حماية حقوق الملكية أكفأ من تلك التي لم تنجح في ذلك. ثمة سيناريو معقول ربما سار على هذا النحو: مع تزايد ندرة الثدييات الكبيرة، مصدر الطعام المفضل، في أواخر عصور ما قبل التاريخ، لا بد أن مجموعة الصيادين الذين احتكروا قطيع الماموث المحلي الآخذ في التناقص وأداروه بعناية كانت لهم ميزة تنافسية على جيرانهم. إن ذلك تخمين بالتأكيد، لكننا نتعامل مع عصور ما قبل التاريخ، ولذلك لا يمكن أن تكون معرفتنا يقينية.

لكن في مقابل الطبيعة التخمينية للتعامل مع مجتمعات الصيد والجمع ما قبل التاريخية، تتوفر درجة من اليقين حول المجتمعات الزراعية فيما قبل التدوين. لقد وجد المؤرخون في أقدم مبيعات الأرض المسجلة تفاصيل حول الطريقة التي كانت المجتمعات ما قبل التاريخية تنقل بها الملكية. ففي العهد القديم، على سبيل المثال، اشترى النبي إبراهيم قطعة أرض من جاره الحثي[٥] إفرون ليدفن فيها زوجته ساره. في البداية قدم إفرون الملكية لإبراهيم كهبة خالصة، لكن إبراهيم أصر على دفع ثمنها. وزَن إبراهيم الفضة وأعلن البيع في حضور قرويين حثيين آخرين[٣]. كان الطرفان يُظهِران كرم

(٥) الحثي هو أحد الحثيين، وهم شعب فتح آسيا الصغرى وسوريا في الألف الثاني قبل الميلاد [المترجم].

الجيرة، لكن إبراهيم كانت لديه دوافع قوية للإصرار على الدفع في حضور شهود. وإبراهيم بذلك أكد أولاً حقه في الملكية الدائمة، بحيث لا يستطيع إفرون أن يبطل النقل، وثانياً طمأنه حضور الجيران الآخرين إلى عدم وجود إدعاءات متنافسة على نفس الأرض، وثالثاً حرر الدفع إبراهيم من ضرورة رد الجميل في المستقبل. وهناك كتابات مماثلة حول صفقات ملكية أجريت على الملأ، حيث كانت شائعة في العالم القديم[٦].

يظهر جوهر حقوق الملكية الفعالة منذ مرحلة مبكرة جداً من التاريخ المدوّن. أولاً: كانت تلك الحقوق محددة بوضوح، فلم يكن ثمة شك في أن إبراهيم وأحفاده أصبحوا يحوزون الملكية بعد الشراء. ثانياً كانت تلك الحقوق قابلة للنقل والتحويل، بمعنى أنها كان يمكن أن تشترى وتباع بحرية. وعلى مدى الألفيات التالية كان مصير الأمم يتوقف على مدى احترام هذين الشرطين.

كانت الحضارات الأولى في الهلال الخصيب ومصر مجتمعات طبقية وشمولية. تقترح القراءة غير الناقدة للتاريخ القديم أن الفرعون كان يملك كل الأراضي المصرية، لكن ذلك ليس صحيحاً بالمرة. فبعض الأراضي كانت ملكية خاصة، والمؤرخون الحديثون يبحثون مدى وجود حقوق الملكية للمزارعين والمواطنين العاديين في مصر القديمة.

يتطابق موقع أقدم الحضارات الإنسانية في ميسوبوتاميا - بلاد ما بين النهرين - تقريباً مع العراق الحديث، وهي أرض مستوية وقاحلة تقع بين دجلة والفرات. تتطلب الزراعة الكثيفة في هذه المنطقة تقنية ري متطورة. وذلك لا يتحقق إلا من جانب

---

(٦) تؤكد هذه الممارسات التي "كانت شائعة في العالم القديم"، بتعبير المؤلف، الاحتجاج الذي أورده المترجم في حاشية سابقة حول غياب حقوق الملكية في الشرق. وماذا يكون العالم القديم غير الشرق؟ [المترجم].

حكومة مركزية قوية، ومن هنا جاءت ملاحظة المؤرخين بأن حضارات بلاد ما بين النهرين المتعاقبة كانت "مجتمعات مائية". فعلى مدى القرون شيدت هذه المجتمعات قنوات طينية هائلة، ربما بعمالة من العبيد. مكّنت هذه المشروعات الهندسية الواسعة من ظهور زراعة إنتاجية وكثافات سكانية عالية.

أفسح بيع الأرض وجهاً لوجه وفي حضور شهود بين إبراهيم وإفرون المجال إلى عمليات البيع المسجلة التي كانت تخزن في مستودعات عامة في بلاد ما بين النهرين المبكرة. فقد اكتشف علماء الآثار أرشيفات حكومية لمبيعات الأرض تعود إلى عام ٢٥٠٠ قبل الميلاد، بعد خمسمائة عام تقريباً من أدلة الكتابة الأولى.

تطورت الزراعة واسعة النطاق في وقت لاحق في وادي النيل، وهنا أيضاً بدأت سجلات مبيعات الأرض في الظهور حول عام ٢٥٠٠ قبل الميلاد. ونظرا لأن اللغة الهيروغليفية المصرية كانت أقل إحكاماً من اللغة المسمارية في بلاد ما بين النهرين، فقد جاء تاريخ صفقات الملكية في مصر أقل تفصيلاً منه في سومر وبابل، اللتين خلّفتا أعمدة حجرية تصف صفقات الأرض والقوانين التي تحكمها، ترجع إلى عام ٢١٠٠ قبل الميلاد، التي وصلت ذروتها في قوانين حمورابي في عام ١٧٥٠ قبل الميلاد. وأخيرا، فقد ترك الإسرائيليون[٧] وصفاً مفصلاً لصفقات الملكية الخاصة بهم في الكتب الخمسة الأولى من العهد القديم (التوراة) التي كتبت فصولها الأولى في حوالي عام ١١٥٠ قبل الميلاد.

---

(٧) يستخدم المؤلف في الفقرات التالية مصطلح "إسرائيل" ومشتقاته للإشارة إلى أرض أو دولة وشعب عاش في مرحلة تاريخية على جزء من أرض فلسطين العربية. ومع أن المترجم لا يعرف يقيناً ديانة المؤلف، مع أن اسمه ربما يشير إلى أصول يهودية، فقد وجبت الإشارة إلى ذلك، لأن بعض المؤلفين اليهود، ومن يوالونهم، لا يفوتون فرصة لتأكيد الوجود التاريخي لليهود في فلسطين والزج باسم "إسرائيل" في تاريخ فلسطين والمنطقة، وما يستتبعه ذلك - في زعمهم — من أحقية في أرض فلسطين اليوم. لكنني مع ذلك، ومن أجل الأمانة في الترجمة، آثرت أن أُبقي على كلمة "إسرائيل" ومشتقاتها، ويكفي القارئ العربي هذا التنويه الموجز. وإنني أدين بهذه الملحوظة إلى زميل لا أعرف اسمه قام بالتحكيم على هذه الترجمة [المترجم].

تقدم المصادر التاريخية الثلاثة – السومرية والمصرية والإسرائيلية – جميعها سجلاً مفصلاً لصفقات المِلكية في العالم القديم، لكنها لسوء الحظ لا تقدم الكثير حول البنية العامة لحيازة الأرض. فكانت المعابد المصرية والسومرية، على سبيل المثال، تمتلك مناطق واسعة من الأرض، والمِلكية الخاصة للأرض كانت منتشرة أيضاً. لكننا لا نعرف الأهمية النسبية لأراضي المعبد والأراضي الخاصة ومعدل إنتاجيتها أو درجة الحماية المتوفرة للمِلكية الخاصة من طمع السلطات الدينية والدنيوية.

تقدم الوصية العاشرة ملاحظة تحريمية حول هذه القضية، حيث تقول: "لا تشته بيت جارك[٨] ... ". وحتى الأنظمة الشمولية الأكثر صرامة في جنوب بلاد ما بين النهرين، في فترة أسرة أور الثالثة السومرية[٩]، في حوالي عام ٢٠٥٠ قبل الميلاد، كانت تسجل عمليات بيع البيوت والأراضي الخاصة، وكذلك عقود الإيجار والهبات المَلكية للأفراد.

تقدم "قضية موسى" (ليس النبي موسى) لمحة ساحرة حول إجراءات المِلكية في مصر القديمة. وهب الفرعون، في حوالي عام ١٦٠٠ قبل الميلاد، أرضا لقائد بحري من أسلاف موسى. وبعد حوالي ثلاثة قرون رشا موظف فاسد يدعى خاي Khay الموظفين في وزارات العدل والغلال والخزانة لكي يختلس هبة الأرض القديمة من موسى لنفسه. لكن موسى استطاع أن يتغلب على هذا الغدر في المحكمة بإحضار سجلات ضريبية قديمة من المكتب الحكومي المحلي. تقدم قضية موسى مثالا مدهشا لحماية المِلكية الخاصة قديماً من الغدر الحكومي، وتثبت وجود نظم قانونية ونظم تسجيل كانت قوية بما يكفي للحفاظ على أراضي الأسر على مدى القرون.

---

(٨) تقول الوصية العاشرة "لا تشته زوجة جارك"، لكن التحريم يطال كل ما لا يملكه الآخرون [المترجم].

(٩) حكمت أسرة أور الثالثة أو الإمبراطورية السومرية المُحْدَثة دولة محلية قصيرة العمر مركزها مدينة أور في القرن الحادي والعشرين قبل الميلاد، يعتبرها المؤرخون إمبراطورية ناشئة [المترجم].

وبمرور الوقت أخذت القيود على عمليات بيع الأرض في بلاد ما بين النهرين وإسرائيل تضعف تدريجياً. في بادئ الأمر كان أفراد العشيرة، في الحضارتين، يستطيعون أن يمنعوا عمليات البيع التي يقوم بها أفراد آخرون من العشيرة. لكن بمرور الوقت تسارع التحول من الملكية المشاع للأرض نحو الملكية الفردية الخاصة، وفي وقت ما بين عامي ٧٠٠ و٥٠٠ قبل الميلاد كانت الأرض تشترى وتباع بحرية.

كانت ملكية الأرض تتأثر بالطبيعة المادية للأرض، أي تضاريسها. على أحد الطرفين تمتد تضاريس بلاد ما بين النهرين الجنوبية الجافة المستوية، التي استوجبت الري واسع النطاق، الذي أدى بدوره إلى تركيز الملكية في أيدي قليلة نسبياً. وعلى الطرف الآخر تنتشر تضاريس إسرائيل الوعرة، وفيها لا يوجد ذكر تقريباً للضياع الكبيرة، وكانت الملكيات الصغيرة هي القاعدة.

ثمة عنصر شعبوي كان يعرقل قانون الأرض القديم من حين لآخر، حيث اعتاد ملوك بلاد ما بين النهرين، في بداية حكمهم، بغرض حث تأييد رعاياهم، أن يعلنوا إعفاء يبطل الديون والإدعاءات الضريبية. كان هذا بدوره أحد أسباب ارتفاع أسعار الفائدة في بلاد ما بين النهرين، حيث كان المقرضون الخائفون من إعلان الإعفاء يطلبون ٣٣٪ على قروض الحبوب، و٢٠٪ على قروض الفضة.

كان القانون السبعي Deuteronomic Code ينص على إلغاء الديون كل سبع سنوات. والأخطر من ذلك أن الفقرات اليوبيلية بسفر اللاويين كانت تعيد الملكية إلى أصحابها الأصليين كل خمسين سنة. ورغم ذكر هذه الفقرات في الكتاب المقدس، فلعلها كانت خيالية، ولو كانت تُنفَذ بالفعل، فربما كانت تشل سوق الأرض القديم في إسرائيل[٤].

الديمقراطية الأولى المنسية

أكد مؤرخ العصور القديمة فيكتور ديفيس هانسون Victor Davis Hanson في كتابه المؤثر "اليونانيون الآخرون" أن جذور الديمقراطية الغربية ترجع إلى المجتمعات الزراعية التي سبقت أثينا البركليزية[١٠] بعدة قرون[٥]. دفع هانسون بأن هذه الجذور الديمقراطية اليونانية القديمة تطورت بسبب قوة حقوق الملكية الفردية في بلاد أتيكا (أثينا وضواحيها) الوعرة. تقدم نظرية هانسون، رغم أنها خلافية، حلقة الربط المهمة بين حقوق الملكية والحريات الفردية. وتلك الحلقة، التي فطن إليها مفكرون متباينون كتروتسكي وهايك، يبدو أنها قديمة قدم العصور القديمة ذاتها.

تبدأ فرضية هانسون في الفترة الميسينية[١١] (من حوالي عام ١٦٠٠م إلى ١٢٠٠م قبل الميلاد). أحدث انهيار هذه الحضارة ثورةً في العلاقة بين المزارعين والحكام والملكية، ثورة لا يزال صداها يتردد إلى يومنا هذا. كان المجتمع الميسيني يشبه مجتمع بلاد ما بين النهرين ومجتمع أوروبا الإقطاعية في نواح كثيرة، حيث مِلكيات الأراضي الكبيرة المجمعة التي يفلحها أقنان وعبيد، وتديرها أقلية أرستقراطية. وحين انفجرت هذه الثقافة بطريقة غير معلومة في حوالي عام ١٢٠٠ قبل الميلاد، آلت السيطرة على الضياع إلى نخب زراعية قليلة. وسمحت الفوضى التي تلت الانهيار الميسيني للمزارعين المغامرين بالبدء في استعمار الأراضي الوعرة الحدية التي كانت تشرف على الأراضي المنخفضة للضياع الكبيرة. (يذكّرنا ذلك بالفرق بين الزراعة في بلاد ما بين

---

(١٠) أثينا البركليزية تُنسب إلى بيركليز المحاط بالمجد (من حوالي ٤٩٥ إلى ٤٢٩ قبل الميلاد)، وهو رجل دولة وخطيب وجنرال أثيني برز خلال العصر الذهبي للمدينة، خاصة فيما بين الحربين الفارسية والبيلوبونيزية، حوّل الاتحاد الديلي Delian League إلى الإمبراطورية الأثينية وقاد شعبه خلال السنتين الأوليين من الحرب البيلوبونيزية. وتحديدا تُعرف الفترة من عام ٤٦١ إلى ٤٢٩ قبل الميلاد باسم عصر بيركليز [المترجم].

(١١) نسبة إلى مدينة ميسيني Mycenae القديمة في جنوب اليونان [المترجم].

النهرين وإسرائيل). تغلب هؤلاء "الرجال الجدد" على رداءة أراضيهم بالطموح والإبداع اللذين يميزان الرجال الأحرار الذين يفلحون أراض خاصة. وسرعان ما تفوقت محاصيلهم على الضياع القديمة، واستولوا عليها في حالات كثيرة. يؤكد ذلك أنه في حال التساوي في كل الأشياء الأخرى، يتمتع المزارع الحر بميزة اقتصادية على مالك الضيعة الإقطاعية. وفي ذلك كتب هانسون:

> أعتقد أنه ليس ثمة مكون ناجح جداً في الزراعة مثل الإرادة الحرة، والقدرة على تطبيق الأفكار الجديدة، وتطوير الأعمال التي ثبت نجاحها، والتعلم من المرة الأولى، وليس الثانية، من رئيس العمل المتعسف - الخطأ - والتحرر من التخطيط الحكومي الذي لا يتلمس إلا خطة للبقاء.... بينما لا يستطيع المستأجرون أو العبيد أو الخدم الملزمون أن يستثمروا في محاصيل رأسمالية مثل الأشجار أو الكروم بطريقة فعالة. ولن يتحملوا المخاطر الكبيرة اللازمة لزراعة الكروم وزراعة الأشجار دون سند ملكية واضح للأرض التي يفلحونها[٦].

لكن هذا المفهوم ليس جديداً بحال من الأحوال. فها هو أرسطو يؤكد أن "المادة المثلى للديمقراطية هي السكان الزراعيون، فلا توجد صعوبة في بناء الديمقراطية حيثما يعيش معظم الناس على الزراعة أو تربية الماشية"[٧].

يمكن اعتبار هؤلاء المزارعين الأوائل ما بعد الميسينيين أول "طبقة وسطى"، إذ لم يكونوا أغنياء ولا فقراء. والمفارقة الكبرى هي أن توفر هذه الأرض الزراعية الحدية فرض أن تتطور تلك الديمقراطية وما يصاحبها من احترام حقوق الملكية حيث يكثر هذا النوع من الأرض، تحديداً في تضاريس أتيكا الوعرة. فلم يكن الأغنياء في حاجة لاستصلاح الأرض الزراعية، ولم يكن الفقراء يتحملون ذلك. ولم تتطور الديمقراطية وحقوق الملكية الخاصة والحريات الفردية في أجزاء اليونان الغنية بالأراضي المنخفضة، كمقدونيا وأسبرطة. ولم تكن مصادفة أن يخرج الإسكندر الأكبر، نقيض القيم الديمقراطية اليونانية ومدمرها، من الشمال الخصب المنبسط.

ويمكن أيضاً أن نعزو إلى المزارع الصغير اليوناني الأول – الإغريق gedigos – ابتكار المكافئ القديم لأخلاق العمل البروتستانتية التي عرفتها ثقافة المزرعة الأمريكية. فقد استثمر هذا الفلاح عملاً مضنياً في التربة بنبل وشرف، وهو مفهوم غير معتاد في أي عصر. في قصيدته "أعمال وأيام" Works and Days يوضح المزارع البويوشي[١٢] هزيود[١٣] قيمة إخلاصه للأرض قائلاً: "تنقم الآلهة والبشر على العاطلين"[٨].

كان الإغريق العادي يعمل بجد لتنويع محاصيله، فكان يزرع مزيجا معقداً من العنب والحبوب والبقوليات والفاكهة، إلى جانب تربية الماشية. لكن على المدى البعيد دمرت العوامل الجوية أو الأقدار حتى أمهر الفلاحين الصغار في أكثر المزارع تنوعا. ومن حسن حظ الحضارة الغربية أن منافسة صغار الملاك لملاك الأراضي اليونانيين الكبار لم تكن تتضمن الأساليب التجارية لإدارة المخاطرة التي تميز الأعمال الزراعية الحديثة، وأن ملكية المزارع لم تتركز بدرجة مفرطة إلى أن أطاح غزو الإسكندر باستقلال الدول–المدن القديمة.

في عصر حظيت فيه الثروة والسلطة الموروثتان بمكانة أعلى من الذكاء والدافعية، كانت الفترة ما بعد الميسينية لحظة قصيرة حدث فيها العكس. فقد كان العصر الذي بدأ في حوالي عام ١١٠٠ قبل الميلاد فرصة رأسمالية غير مسبوقة للفلاحين اليونانيين، وقد استغلوها بأعداد كبيرة. ومع حلول عام ٧٠٠ قبل الميلاد كانت تزدهر باليونان حوالي مائة ألف مزرعة صغيرة، متوسط مساحة الواحدة منها عشرة هكتارات. وقد أظهر الإغريق الفرديون والمعادون للشمولية استقلالهم بطرق لا تزال مطمورة بعمق في

---

(١٢) نسبة إلى بويوشيا Boeotia، كانت جزءاً من اليونان القديمة وكانت عاصمتها ليفاديا Livadeia [المترجم].

(١٣) هزيود Hesiod (من حوالي ٨٤٦ إلى ٧٧٧ قبل الميلاد) أحد أكبر شعراء اليونان القديمة، من أشهر قصائده "أعمال وأيام" التي ينصح فيها أخاه بأهمية العمل الجاد والبعد عن الترف والملذات [المترجم].

الحياة الغربية الحديثة، وغيّروا مسار الحضارة ذاتها. وقد فعلوا ذلك بطرائق ثلاث:

- كانوا يثمّنون الملكية الخاصة، وفي الأساس ملكية المزرعة وأدواتها ومحصولها. ولكي لا نضفي عليهم مسحة مثالية أكثر مما يستحقون، نُذكّر بأنهم كانوا يثمّنون ملكية عبيدهم أيضاً. وقد كان الإغريق المتوسط يمتلك عبدا أو اثنين. كان العالم القديم يشهد وفرة في العبيد، خاصة بعد الانتصارات العسكرية، وكان اليونانيون يحصلون على العبيد عادة بعد غزو الدول- المدن المجاورة، حيث كانت "الوفرة" الناتجة تخفّض متوسط سعر البيع إلى بضع عشرات الدراخمات، أي حوالي ١٠٠ دولار بالقيمة الحالية. (في الأوقات "الطبيعية" كان العبد يباع عادة بما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ دراخمة.)
- كانوا يثمّنون المساواة. تكمن جذور الديمقراطية الغربية بالدرجة الأولى في هؤلاء الريفيين الأميين مسفوعي الوجوه وخشني الثياب، وليس في السياسيين الحضريين المشهورين من أمثال صولون وسيليزينيوس وبيركليز (ولا حتى في الفلاسفة اليونانيين الكبار الذين كان أغلبهم معادين للديمقراطية من الداخل). كان نظام الحكم المعمول به في العالم اليوناني في القرنين السادس والسابع قبل الميلاد هو التيموقراطية timocracy الذي كان يؤسس حق التصويت على ملكية الأرض. وقد كان من حسن حظ اليونان أن الملكيات فيها كانت صغيرة ومنتشرة. وحتى أواخر القرن السادس لم تكن أكثر الدول- المدن اليونانية راديكالية، وهي أثينا، قد وسعّت المواطنة القائمة على التصويت الكامل إلى فقراء الحضر غير المالكين للأرض.
- كانوا مكتفين ذاتياً من الناحية العسكرية، حيث كان المزارعون المتجاورون يتحّدون عادة في كتيبة الهُبليت hoplite، التي كانت تتكون من خمسين إلى

ستين جندياً مجهزين "بدروع كاملة" (رمح وترس وخوذة ودرع للجسم) وكانت تزحف في تشكيل كثيف وتمزق كل ما يعترض طريقها.

كان التفاعل القوي بين هذه العوامل الثلاثة – حقوق الملكية والتيموقراطية والاكتفاء الذاتي العسكري – دافعاً للتحول. فكان الإغريق الواحد يشترك مع جيرانه في ثلاث شبكات متماثلة: الأرض الزراعية، والجمعية التشريعية، والكتيبة. وحيث إنه وجيرانه كانوا يشكلون وحداتهم العسكرية، فقد كان بمقدورهم حماية حقوق الملكية الخاصة بهم ضد الغزاة من الدول المجاورة وضد المستبدين الممكنين. كما أفرز اكتفاؤهم الذاتي عسكريا فائدة أخرى غير ملحوظة، وهي أن الحرب كانت عملاً ثانوياً، وعلى مدى القرنين السابع والسادس قبل الميلاديين الهادئين كانت تقع حرب كل عقد أو اثنين فقط. ولذلك كانت الحرب رخيصة، حيث كانت النفقة الأساسية تتمثل في الدروع، التي كان الواحد منها يكلف حوالي مائة دراخمة (حوالي ٥٠٠ دولار بالقيمة الحالية)، وكانت تنتقل من جيل لآخر. وبذلك تجنب اليونانيون الأوائل البلاء الاقتصادي الناتج عن نجاح الدول القومية، وهو رفع الضرائب لتغطية الإنفاق العسكري.

أرسى الإغريق إطاراً قانونياً صلباً من خلال حقوق التصويت التي مُنحت لهم حديثاً. حمى هذا البناء القانوني الحياة والحرية والملكية قبل آلاف السنين من أن يفكر فقهاء القانون الإنجليز في هذه الحقوق الأساسية. وأخيراً مكّنت إنتاجيتهم، ربما للمرة الأولى في التاريخ، نسبة كبيرة من الناس العاديين، وليس النخب الحاكمة والكهنوتية والعسكرية فحسب، من الهرب من الزراعة كلية. وذلك الجانب غير الزراعي الحضري المتطور للمجتمع اليوناني هو الوجه المحبب والأثير للعالم الغربي لاحقاً. لكن لا تنسى أن العالم الكوني لليونانيين اللاحقين ما كان له أن يتطور دون أساسه التيموقراطي الزراعي. تدين الحضارة الغربية بأساسها – أي المواطن الحر الذي يمتلك الحق في حيازة

الملكية والتصرف فيها - إلى جذوره في الدول-المدن المبكرة التي ازدهرت قبل عدة قرون من صعود أثينا البيركليزية.

لم يكن بمقدور الدولة-المدينة اليونانية غير المركزية أن تجند الإغريق المكتفي ذاتياً من الناحية العسكرية في حملات خارجية ممتدة، ولم تتمكن من إخضاعه لضرائب صارمة، والأهم من ذلك أن المستبدين أنفسهم لم يتمكنوا من إرهابه، لأن الدولة-المدينة لم يكن بمقدورها أن تحشد قوات كبيرة دون موافقة عامة. وكانت جيوش الهُبليت ذاتية القيادة، حيث كان "الجنرال" يشغل عادة موقعاً لا يمارس فيه الإكراه على الكتيبة وكان يستخدم رمحه ودرعه مع مواطنيه.

بصيرة صولون

كانت مساحة المزارع الأتيكية - كما رأينا - لا تزيد في المتوسط عن عشرة هكتارات. لكن لماذا كانت جميعها صغيرة إلى هذا الحد؟ ربما كان ذلك مقصودا. في حوالي عام ٥٩٢ قبل الميلاد إنتُخِب صولون، سليل الأسرة التجارية الغنية، أرخونًا archon أو حاكماً أول. ومن أجل منع حبس رهونات الأراضي الضخمة والنزاع المدني، ألغى صولون الديون الجائرة التي كان يتحملها كثير من المزارعين، كما كان يحدث سابقا في بلاد ما بين النهرين وإسرائيل.

ربما كان صولون، جزئياً على الأقل، مسئولاً أيضاً عن غياب المزارع الكبيرة، لكن لا تتوفر تفاصيل حول ذلك. بحلول القرن الثامن قبل الميلاد كانت أثينا والدول-المدن الأخرى قد قسمت معظم الأراضي الصالحة للزراعة إلى قطع صغيرة جداً يفلحها عشرات الآلاف من المزارعين والهُبليت والمواطنين الفرديين. وقد عزا سقراط اختراع الهندسة إلى الحاجة إلى الحساب الدقيق لمساحة المزرعة والمحصول. وأصبحت القطع

الصغيرة مؤسسة مقدسة، حيث كانت تبجلها حتى النخبة الفلسفية المحافظة في القرون اللاحقة، ومنهم أفلاطون وأرسطو، حيث كتب الأخير أكثر من ١٠٠ تعليق سياسي على الدول اليونانية المختلفة.

جاءت اللحظة الحرجة في مولد الديمقراطية الأثينية، حينما نظم صولون النظام القضائي على جمعيات من الأثينيين العاديين، وحتى غير المواطنين الأحرار غير الحائزين لأرض الذين كانوا حتى ذلك الوقت ممنوعين من الجمعية التشريعية الحاكمة. ومع أن صولون لم "يخترع" الديمقراطية، إلا أنه اكتشف سر بقائها، وهو السلطة القضائية المستقلة عن سلطة الدولة. إذ يمكن الاعتماد على هذا الجهاز القضائي في حماية الحياة والحرية والملكية بالنسبة للناس العاديين. ويثبت تاريخ أثينا بغزارة أن هذه الحماية، مع أنها كانت في أغلب الأحيان بعيدة عن الكمال، شكّلت تحسناً كبيراً عما سبقها وما سيليها. ومع أننا لا نستطيع أن نحدد بدقة أصل حصني حقوق الملكية الحديثة – حكم القانون والمساواة أمام القانون – فإن إصلاحات صولون القضائية تعتبر مرشحاً جيداً كأصل لها، إلى جانب مرشحين آخرين.

دمرت الحرب البيلوبونيزية[١٤] المكلفة جداً (٤٣١-٤٠٤ قبل الميلاد) نمط ملكيات الأرض اليونانية الصغيرة واسعة الانتشار، حيث أجبرت الضرائب العالية في زمن الحرب الغالبية الساحقة من الإغريق تدريجياً على التخلي عن أراضيهم، وبذلك عاد النمط القديم للضياع الأرستقراطية الكبيرة. وبحلول القرن الثاني قبل الميلاد أصبحت

(١٤) الحرب البيلوبونيزية Peloponnesian War حرب خاضتها أثينا وإمبراطوريتها ضد التحالف البيلوبونيزي بقيادة أسبرطة. قسم المؤرخون هذه الحرب (٤٣١ - ٤٠٤ قبل الميلاد) إلى ثلاث مراحل انتقل النصر فيها بين الطرفين، لكنها انتهت بهزيمة إمبراطورية أثينا وتدمير أسطولها واستسلامها. أدت هذه الحرب إلى إعادة تشكيل العالم اليوناني القديم، حيث تحولت أثينا من أقوى دولة- مدينة قبل الحرب إلى دولة شبه خاضعة، بينما أصبحت أسبرطة القوة الأولى في اليونان، كما أدت إلى انتصار الحكم الأوليجاركي الأسبرطي على الحكم الديمقراطي الأثيني (المترجم).

المزارع تبلغ آلاف الهكتارات. وهذه المزارع الضخمة، التي يقوم غير المواطنين والعبيد بالعمل فيها، كانت تعول جزءاً صغيراً فقط من اليونانيين السابقين. ونظراً لأن هذه المزارع "الشركات" الكبيرة كانت أقل كفاءة من مزارع الهُبليت الصغيرة، فقد انخفضت عائدات الضرائب الإجمالية. ولم يكن أمام السلطات اختيار سوى رفع الضرائب أكثر، بما أخرج مزارعين أكثر من أراضيهم وتسبب في شكل من دوامة الموت الاجتماعي.

يعتمد نجاح الأمة طويل المدى على مد الفرصة الاقتصادية إلى غالبية مواطنيها، أو على الأقل أقلية كبيرة منهم. وفي المجتمع الزراعي يعني ذلك شيئاً واحداً فقط: مِلكية الأرض. لكن الأرض محدودة لسوء الحظ. وفي العالم القديم أثبت الميل إلى تجميعها في قطع كبيرة، تخضع لعدد أقل من الأيدي، أنه في النهاية قاتل للدولة- المدينة اليونانية، تماماً كما كان قاتلا لروما فيما بعد. ولذلك تمثل الديمقراطية في الأمة الزراعية بالدرجة الأولى ازدهاراً هشاً. فما أن تتركز الملكيات بدرجة مفرطة، كما يحدث حتماً، حتى يتلاشى الاستقرار السياسي والاقتصادي.

لكن لماذا نهتم بالازدهار القصير لحقوق المِلكية في منطقة صغيرة، وإن كانت مؤثرة ثقافياً، من العالم القديم؟ لأن هذه القصة تطلعنا على ثلاثة أشياء:

- تتطلب حقوق المِلكية القوية سلطة قضائية مستقلة.
- المواطنة المتحررة اقتصادياً أساسية لإنتاجية المجتمع.
- حقوق المِلكية لا تكفي وحدها لإحداث نمو اقتصادي قوي ومستدام.

فاليونانيون القدماء، رغم تقدمهم، لم يمتلكوا الشروط الثلاثة الأخرى اللازمة للنمو الاقتصادي: الإطار العلمي الملائم، والأسواق المالية المتطورة، والنقل والاتصال الفعالين. سيستغرق الأمر الألفيتين التاليتين لكي تجتمع العوامل الأربعة وتنعم على البشرية بالرخاء المستدام.

حقوق المِلكية في روما

كانت روما منذ تأسيسها في حوالي عام ٥٠٠ قبل الميلاد وحتى حكومة قيصر وبومبي وكراسيوس الثلاثية في عام ٦٠ قبل الميلاد جمهورية من الناحية النظرية، حيث كان يحكمها قنصلان تنتخبهما جمعيات شعبية لمدد طول الواحدة منها سنة واحدة، يليهما على هرم المراتب القضاة أو البريتور. وكانت السلطة القانونية العليا تتمثل في القاضي الحضري الذي عُيّن لأول مرة في عام ٣٦٧ قبل الميلاد.

من المفترض أن القاضي لا يضع القانون. وقد كان القانون الروماني يتكون مما يسمى الألواح الإثنى عشر، التي أُعلِنت لأول مرة في حوالي عام ٤٥٠ قبل الميلاد، وسيل متفرق من القوانين التي أصدرتها الجمعيات الشعبية. لكن على المستوى العملي كان القاضي يفسر القانون ويخلقه بطمس أسباب الدعوى القديمة وخلق أسباب دعوى جديدة باستخدام القوانين القضائية المعروفة بالقانون الأساسي[١٥].

كان القضاة الأوائل كهنة، لكن بحلول القرن الثالث قبل الميلاد تطور تقليد قانوني علماني. أرسى هذا النظام الجديد مخططاً معقداً لقواعد المِلكية، يبدو معظمه مستنيراً جداً للقارئ الحديث. من ذلك على سبيل المثال أن مِلكية المرأة كانت تبقى تحت سيطرتها في أثناء الزواج وتعاد لها بالكامل في حالة الطلاق. ومع أن المهر يصبح ملكاً للزوج في أثناء الزواج، فإنه أيضاً يعاد للزوجة مع الطلاق. وكان الشيء الغريب في حقوق المِلكية النسائية هو أن المرأة كانت تحتاج إلى مدير لصفقات المِلكية الرسمية مثل بيع الأرض أو العبيد[٩].

ثمة أجزاء أخرى من القانون الروماني قد تستغربها العين الحديثة. منها أن الذكر الأكبر بالأسرة – رب الأسرة – كان يملك السلطة على حياة وموت كل أفراد الأسرة

---

(١٥) القانون الأساسي ius honorarium هو مجموعة القوانين التي أرستها قرارات القضاة الأعلين، والمصطلح بذلك قريب من مصطلح السوابق القانونية [المترجم].

الآخرين. وطالما أنه حي لا يستطيع أبناؤه وأحفاده أن يمتلكوا أي شيء. نظريا كان ذلك يعني أن القنصل الذي بلغ الخمسين من العمر يظل في طوع أبيه، لكنه عملياً لم يكن يسبب مشكلة حقيقية نتيجة لقصر متوسطات العمر المتوقعة عصرذاك، حيث يقدّر المؤرخون أن ١٠٪ فقط من الأشخاص في عمر الأربعين كان آباؤهم أحياء. فضلاً عن أن القانون الروماني، بمرور الوقت، خفف هذه القيود تدريجياً، أولاً بمداخيل الحرب وغنائم الجنود، ولاحقاً في ظروف أوسع كثيراً.

والأغرب من كل ذلك للمراقب الحديث فكرة أن المهنيين المحترمين جداً، كالأطباء والمعلمين ورجال الأعمال، كان يمكن أن يكونوا عبيداً. ففي العالم الروماني لم يكن المرء يأمن على حقوق ملكيته، وحتى ملكيته لنفسه، ينطبق ذلك حتى على أعضاء المجتمع الأكثر براعة.

لقد طبق الرومان قوانين صارمة ومفصلة ومتطورة جداً على الصفقات التجارية وحقوق المِلكية. ففهموا جيداً دقائق المِلكية المسروقة على سبيل المثال. ونظراً لأن التطبيق المتساهل كان يشجع السرقة والتطبيق الصارم جداً كان يصعّب عمليات الشراء حسنة النية ويعيق التجارة، فقد ميّز القانون الروماني بعناية بين المِلكية ownership والحيازة possession، اللتين يمكن الفصل فيهما كل على حدة، إذا لزم الأمر.

فقد ميّز القانون، لأول مرة في التاريخ، بين الصفقات الصغيرة العادية التي يكفي فيها نقل المِلكية المادي البسيط، وعمليات نقل المِلكية الثمينة، خاصة مِلكية الأرض، التي اشترط القانون لها نقل مِلكية رسميا مكتوبا.

كما طور الرومان القانون المتعلق بأسواق رأس المال كثيراً. فميّز بعناية بين الفئات المختلفة من المقرضين. وعموماً كان الإيداع البنكي الذي يعطي فائدة يسمى قرض منقولات mutuum. ونظرا لأن هذا الإيداع كان يعطي فائدة، فلا بد أن المودع كان

يتحمل المخاطرة المصاحبة لفشل البنك، ولا بد أن ادعاءه كان منخفضاً نسبياً على أصول البنك في تلك الحالة. وفي المقابل كان الإيداع الذي لا يُقْرَض، وإنما يظل في خزينة البنك ولا يعطي فائدة (الوديعة depositum)، يمكن لصاحبه أن يسترده بسهولة أكثر إذا فشل البنك.

كانت هناك قوانين معقدة تحكم ترتيبات ضمان القروض. تُضمَن القروض الكبيرة، في المجتمع الحديث، بِملكية ثابتة تسمى التأمين أو الضمان. وعندما يتخلف صاحب البيت المرهون عن السداد، يمكن للمقرِض أن يستولي على بيته. أما في روما فقد كان الضمان الشخصي هو كل شيء، فضلاً عن ضمان من صديق أو زميل أو فرد من الأسرة. وفي حالة التقصير كان الضامنون يصبحون مسؤولين شخصياً. ومن اللافت للنظر أن المقرِضين كانت تتاح لهم فرصة واحدة فقط للاسترداد من الضامنين. فبإمكانهم أن يقاضوا أحدهم، وإذا فشلوا فلا يحق لهم أن ينتقلوا إلى التالي في القائمة. ولذلك كان من مصلحة المقرِض أن يمتلك معلومات مفصّلة حول كل ضامن. إنك اليوم لو طلبت من أحد أن يضمنك في قرض من هذا النوع، فلربما تضررت علاقتك به، وربما تلقى الرفض. أما في روما فكان تقديم هذا الضمان جزءاً من قواعد المسؤولية الاجتماعية اليومية.

كان العالم القديم، كما هو متوقع، يتعامل بقسوة مع التخلف عن سداد الدين. وفي روما كان الفشل في سداد حتى أصغر الديون يمكن أن يؤدي إلى الحجز على كل ممتلكات المدين ثم تصفيتها في مزاد. وفي الحالات المتطرفة كان المدين يُسجَن حتى يسدد دينه، وهي ممارسة استمرت في العالم الغربي حتى القرن التاسع عشر باسم سجن المدينين. وبذلك كان التخلف عن السداد يعالج قانونياً بعقاب تتجاوز شدته كثيراً مطالب العدالة البسيطة. ورغم هذه القسوة، فقد شكل ذلك في روما تحسناً كبيراً عن الممارسة اليونانية التي كانت تعاقب المتخلف عن السداد بالعبودية.

أدى اشتراط هذه الأشكال الصارمة من الضمان الشخصي إلى تعويق الإبداع وخنقه. فكل المشروعات الجديدة تتضمن احتمال فشل كبير، ورجل الأعمال النشط يتحمل طائعاً المخاطرة العالية المتضمنة في مثل هذه المشروعات. يكفيك أن تفقد ثروتك إذا فشل المشروع، لكن أن تفقد حريتك في الصفقة، فذلك أمر جلل. وعندما ألغى الإنجليز سجن المدين وابتكروا الشركة ذات المسؤولية المحدودة بعد ألفية ونصف، حسّنوا حالة أسواق المال كثيراً وساعدوا في إطلاق النمو الاقتصادي العالمي.

نقيصة روما القاتلة

إن القانون الروماني بعرضه لقواعد اللعبة التجارية جلية، سهّل إجراء الأعمال التجارية. لكن القانون الروماني فشل في المجالات الاجتماعية والسياسية. لقد رأينا أن النظام التمثيلي اليوناني توسع تدريجياً بمرور الوقت. لكن العكس حدث في روما. فمع حلول عام ٢٠٠ قبل الميلاد أصبح الغزو الخارجي هو القوة الاقتصادية الدافعة للجمهورية، مع تدفق العبيد والغنائم على إيطاليا. خلق اندفاع السيولة، على هذا النحو، مزارع ضخمة تكونت من الأراضي المشتراة من صغار المزارعين.

لقد فرضت روما "ضرائب" ثقيلة على المزارعين الفقراء من خلال تجنيدهم لفترات طويلة في جحافلها. بينما أفلت الأغنياء من مشكلة التجنيد من خلال قيام العبيد بفلاحة أراضيهم، لأن الأخيرين كانوا لا يخدمون في الجيش خوفاً من أن يثوروا على سادتهم. وقد حاول مجلس الشعب Concilium Plebis بالجمهورية الرومانية أن يمارس الإصلاح في عام ١٣٣ قبل الميلاد، حين اقترح اثنان من قادته – الأخوان تيبريوس وجايوس جراكيوس – توزيع أراضي الدولة على الفقراء. لكن سرعان من اغتال وكلاء مجلس الشيوخ الأرستقراطي تيبريوس، ثم جاء دور جايوس بعد اثنتي

عشرة سنة. ثم جاءت الإطاحة بالجمهورية وإقامة دكتاتورية يوليوس قيصر في عام ٤٥ قبل الميلاد لتدمر آخر بقايا المحاسبية العامة. وكذلك كتبت كلمة النهاية للاستقلال القضائي الروماني.

أصبح الإمبراطور، بعد انهيار الجمهورية، هو الذي يصنع القانون. ومع أنه كان يستعين عادة بمهنيين قانونيين، فقد كان بعض الأباطرة، خاصة كلوديوس وسيبتميوس سيفيريوس، يجدون متعة في نظر القضايا بأنفسهم. بالطبع لم تكن معظم القضايا القانونية ينظرها الإمبراطور، حيث كانت هناك مكاتب منفصلة مجهزة بحاشية كبيرة من الموظفين الحكوميين تتعامل مع العرائض. وبغض النظر عن مدى تطور القوانين وتعقد الجهاز، فقد أفسد الإمبراطور – الحاكم المستبد – القانون الروماني. والقانون الروماني من هذه الناحية لم يكن يختلف كثيراً عن قانون القبيلة البدائية، التي يعمل فيها شيخ القبيلة قاضياً وهيئة محلفين في الوقت نفسه.

وحتى في أثناء الجمهورية كان القضاة يعملون تحت ضغط سياسي شديد. كان منصب القاضي في حقيقة الأمر طريقا للوصول إلى منصب القنصل، الذي كان بدوره بوابة إلى عضوية مجلس الشيوخ القوية جداً. وفي السنوات الأخيرة من عمر الجمهورية تنافس ثمانية قضاة على منصبي قنصل فحسب. ولذلك لم يكن القضاة يتحملون أن يكون لهم أعداء أقوياء، ويرتاب معظم المؤرخين في أن القضاة كانوا يتمتعون بأي استقلال قضائي حقيقي. ولذلك كانت الحقوق المدنية وحقوق المِلكية للرومان العاديين من غير ذوي العلاقات والنفوذ غير آمنة.

وفي أثناء الإمبراطورية اختفت كل مظاهر الاستقلال القضائي. فكان الإمبراطور، إذا رغب، يصنع القانون ويفرضه. عرّضت هذه البيئة للخطر حياة المواطن العادي ومِلكيته، وبذلك قتلت فيه الحافز للإبداع والاستثمار.

عانى النظام الروماني كذلك من نقيصة رئيسة أخرى، وهي إخضاع الحقوق السياسية والمدنية لحقوق المِلكية، وهو ترتيب يزعزع استقرار البناء الاجتماعي. في كل المجتمعات تحول العبودية والتجنيد دون انتشار حقوق المِلكية. فتوفر العبيد الرخيصين يسهّل إدارة الضياع الكبيرة. والأسوأ من ذلك أن النظام الروماني أعفى كبار ملاك الأراضي من الضرائب والتجنيد. فإذا كانت الدولة تستطيع أن تعاقب المواطنين الأحرار بالتجنيد لعقود والضرائب الثقيلة، فلماذا يرهق المواطن نفسه بالعمل في أرض الأسرة إذا كان من الأسهل بيعها لجار غني معفى من الاثنين؟

كانت العبودية والتجنيد المطول جزءاً لا يتجزأ من النظام الروماني لدرجة تستدعي بحثاً جدياً. فاليونانيون مع أنهم أجازوا العبودية، فقد خفضوا سقف المِلكية تدريجياً من أجل التمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية. وبحلول وقت الحرب البيلوبونيزية كانت معظم الدول-المدن تمنح المواطنة الكاملة بكل امتيازاتها لغالبية الذكور الذين يولدون على أرضها.

إن الأمة التي تتعيش على الغزو، تعيش على حد السيف. وحين توقفت غنائم بناء الإمبراطورية عن التدفق إلى روما في القرن الثالث بعد الميلاد، لم يكن من الممكن التعويض عن النقص بفرض ضرائب على قطاعاتها التجارية والزراعية الضامرة. ولذلك انهارت الإمبراطورية الغربية في القرن الخامس بعد الميلاد[١٠].

ظهور القانون العادي[١٦] في إنجلترا

إن مفهوم حقوق المِلكية قديم قدم الحضارة ذاتها، وربما أقدم منها. لكن ذلك لا ينطبق على حقوق الأفراد التي كانت لا تلقى الحماية في العالم القديم، إلا في بضع

(١٦) القانون العادي common law يُعرف أيضاً بنظام السوابق أو القانون المستمد من السوابق case law وهو القانون الذي يطوره القضاة من خلال قرارات المحاكم وليس من خلال القوانين التشريعية التي تسنها المجالس التشريعية [المترجم].

دول–مدن يونانية. ففي العالم القديم كانت الحقوق الفردية، المدعومة بسلطة قضائية مستقلة، مفهوماً هشاً، ولم تزدهر إلا لفترات قصيرة في اليونان وروما الجمهورية، قبل أن تختفي تماماً في زمن الإمبراطورية وطيلة القرون المظلمة التي تلت انهيارها.

بحلول عام ١٦٠٠م كان المُركّب القوي من الحقوق الفردية وحقوق الملكية في أوج ازدهاره في إنجلترا، حتى قبل أن يصف جون لوك نظامه للقانون الطبيعي. والأمريكيون من جانبهم أعطوا فضلاً أكبر من اللازم لإعلان توماس جيفرسون للحقوق البديهية في "الحياة والحرية والسعي وراء السعادة".

بل إنه في النقاش الدستوري في عام ١٧٨٧م كان معارضو الوثيقة منزعجين من أنها لا تحمي حرياتهم بما يكفي، تلك الحقوق التي كانت تسمى عادة "حقوق الإنجليز"[١١]. وكتنازل لأعداء الفيدرالية، أضيفت وثيقة الحقوق – التعديلات العشرة الأولى – إلى الدستور. احتوى التعديل الخامس بالدرجة الأولى على عدالة الإجراءات due process والحماية من المصادرة الجائرة. ثم أضيفت حماية عدالة الإجراءات لاحقاً مع التعديل الرابع عشر.

تتشابك جذور الرخاء الاقتصادي الحديث بشكل لا فكاك منه مع تطور حقوق الملكية والحقوق الفردية في إنجلترا، الذي بدأ بعد فترة قصيرة من بداية الألفية الثانية. لا يعني ذلك أن حقوق الملكية لم تتطور بشكل مستقل في مواقع أخرى، خاصة في إيطاليا عصر النهضة، ولاحقاً في هولندا. لكن على هذه الجزيرة الإمبراطورية – إنجلترا – بلغت هذه الحقوق قوة وأخذت زخماً وأهمية غيّرت مسار التاريخ العالمي إلى الأبد.

يمكن تتبع جذور المواد ذات الصلة في التعديل الخامس والرابع عشر الأمريكيين، وربما حتى جذور الرخاء الغربي نفسه، إلى بداية الألفية الثانية، إلى عجز الملك جون عاهل إنجلترا عن الانسجام مع كل من رعاياه والبابا إنوسنت الثالث. كان معظم

الحكام الغربيين، في القرون الوسطى، تابعين نظرياً للبابا، كالمُقْطَعين[١٧] تماماً. فقد كان الحاكم يتنازل عن ملكية مملكته لصالح روما التي تعيد تأجيرها له ثانية كإقطاعية تابعة للكنيسة لقاء جزية يدفعها، كانت في حالة جون ألف مارك[١٨] من الفضة سنوياً. كان هذا النظام في حقيقته شكلاً من الابتزاز المقدس. وفي مقابل ذلك كان الملك يستطيع أن يعتمد على البابا، على سبيل المثال، في تهديد البارونات المتمردين بالحرمان الكنسي. وعلى سبيل العلاوة كان البابا يحمي الملك أيضاً من جحيم اللعنة الأبدية.

لكن جون رفض هذا الترتيب، لذلك حرمه أنوسنت الثالث كنسيا في عام ١٢٠٩م. وبعد ثلاث سنوات طرده الفاتيكان رسمياً من مملكته. وفي السنة التالية أذعن جون لمطالب البابا.

تلقى جون ضربات شديدة من فيليب أوغسطس في حملته لاستعادة نورماندي في صيف ١٢١٤م، وكان في حاجة إلى المال لمواصلة أعماله العسكرية. ضغط جون على بارونات، وجار على أراضيهم، ورفع الإيجارات على المستأجرين الملكيين، وصادر ملكياتهم. لقد أخطأ جون عندما أخذ من البارونات بطريقة تعسفية، أي دون عدالة الإجراءات، كما نسميها الآن. والأسوأ من ذلك أنه أعلن قوانين وعقوبات وطبقها بأثر رجعي، ودون سابق إنذار. كما استولى على أراضي الكنيسة، وشنق أسرى الحرب، وأخذ أبناء البارونات رهينة لكي يضمن ولاء آبائهم.

أصبح جون يُعرف بين البارونات ورعاياهم بسلوكه المشين، وفي أواخر عام ١٢١٤م ثاروا عليه أخيراً. احتل الثوار لندن بقيادة روبرت فيتزوالتر، وأجبروا الملك على التفاوض في مدينة رانيميد Runnymede. وفي الخامس عشر من يونيو ١٢١٥م

---

(١٧) المُقْطَع شخص يقطعه سيده الإقطاعي أرضاً لقاء تعهده بتقديم المساعدة العسكرية له [المترجم].

(١٨) المارك وحدة وزن أوروبية قديمة من الذهب والفضة تعادل حوالي ثمانية أونسات، وأيضاً وحدة نقد إنجليزية قديمة تعادل ١٣ شلناً و٤ بنسات [المترجم].

أوقف المقاتلون الحرب بتوقيع اتفاقية طويلة تضم ٦٣ فصلاً، أطلق عليها في البداية اسم "شروط البارونات"، ثم عرفت باسم "الميثاق العظيم"، وفي الأزمنة الحديثة باسم "الوثيقة العظمى" أو الماجنا كارتا. أجبر البارونات جون على تنفيذ الاتفاق لأنه بمصادرة ملكيتهم انتهك بشكل صارخ ميثاق السلوك الضمني للأمة: القانون العادي.

حادث إنجلترا السعيد

في الوقت الذي كان جون وباروناته يجتمعون في رانيميد، كان فقهاء القانون الإنجليز قد وضعوا أساساً صلباً من قانون السوابق يحكم حقوق كل الإنجليز وواجباتهم وعقابهم، بما في ذلك العامة والأرستقراطيين، وحتى الملك نفسه نظرياً. يشير مصطلح القانون العادي إلى قانون السوابق المتراكم. ويتفرد القانون العادي بالأسبقية التي يعطيها لتعاظم القرارات القضائية، فحتى عام ١٦٠٠م كان البرلمان لا يشرع قانوناً في غياب سابقة في القانون العادي. وحتى ذلك الوقت كان التشريع البرلماني دائماً بمثابة تلخيص وتكريس لقانون سوابق كان قائماً من قبل. ونادراً ما كان البرلمان يعمل في مجالات صمت عنها القانون العادي، ولم يصدر مطلقاً أي تشريع يتناقض مع القانون العادي.

كان الفقيه القانوني الشهير من القرن السابع عشر إدوارد كوك Edward Coke مولعاً بالقول إن القانون العادي أرفع مكاناً من القانون التشريعي[١٢]. وفي الأزمنة الحديثة تفيد الجذور الإنجليزية للقانون العادي في مقابلته مع "القانون المدني" الذي اشتق من القانون الروماني ويسود كل أوروبا ومعظم العالم. إن هذا الكتاب ليس معنياً بالاختلافات بين القانون العادي والقانون المدني، لكن يكفي القول إن القانون العادي يؤكد عموماً على أسبقية السابقة القانونية وتقسيم السلطة بين الفرع القضائي وفرعي الحكومة الآخرين، بينما تكون مؤسسات القانون المدني أكثر مركزية، وتكون الأسبقية للإجراء التشريعي.

والفرق الرئيس بين النظامين هو أن من يرغبون في التأثير على مؤسسات دولة القانون المدني يحتاجون إلى التأثير على المشرع فقط، بينما في دولة القانون العادي يتحتم عليهم أن يؤثروا على فروع الحكومة الرئيسة الثلاثة، وتلك مهمة صعبة بالتأكيد[١٣].

منح الحكام البلانتاجينتيون[١٩] والنورمنديون[٢٠] السابقون مواثيق أقل شمولاً للعامة والنبلاء. لكن الماجنا كارتا اكتسبت مكانتها في عقول الإنجليز على مدى القرون التالية من ظروف ولادتها المثيرة.

قدمت الماجنا كارتا أربعة علاجات للنزاعات بين الملك جون وطبقة النبلاء البارونية، أولاً: أجبرت الملك على رد كل ما أخذه بطريقة غير شرعية، وثانياً: طلبت منه ألا يكرر ما اقترفه من سرقة واختطاف وقتل، وثالثاً: جمعت "حقوق الإنجليز" ومدّتها إلى كل الأحرار، وأخيراً: والأهم وصفت بالتفصيل عدالة الإجراءات لضمان تلك الحقوق[١٤].

تبدو فصول كثيرة من الميثاق العظيم تعسفية للأذن الحديثة أو غامضة عليها. فالفصلان الأول والأخير يتعهدان للكنيسة بالحرية من التدخل الملكي. ويفصّل الفصلان العاشر والحادي عشر كيف تُدفع الفائدة للمقرِضين اليهود. وينص الفصل الرابع والخمسون على أن أحداً لا يمكن أن يُعتقل بناءً على شهادة امرأة، إلا إذا كانت القضية تتضمن موت زوجها.

ولعل الأكثر ألفة للقارئ الأمريكي في الميثاق هو الفصل الثاني عشر الذي يربط النظام الضريبي بالمشاركة البرلمانية، أي لا ضرائب دون تمثيل. فقد نصت الماجنا كارتا على أنه لا يمكن فرض ضرائب دون موافقة "المجلس العام للأمة".

---

(١٩) البلانتاجينتيون Plantagenet أسرة مالكة حكمت إنجلترا من عام ١١٥٤م إلى ١٤٨٥م [المترجم].

(٢٠) النورمنديون Norman شعب من الفايكنج الأسكندينافيين كان يقطن شمال فرنسا الحالية غزا إنجلترا في عام ١٠٦٦م بقيادة وليام دوق نورمندي الذي عُرِف فيما بعد بوليام الفاتح [المترجم].

وليس غريباً أن يتعامل معظم الميثاق - الفصول من ١٧ إلى ٦١ - مع المجال الأكثر تضرراً في عهد جون: إقامة العدالة. فيحظر الفصل العشرون، على سبيل المثال، فرض غرامات جائرة أو مصادرة الأدوات اللازمة للرجل لكي يكسب قوته. لكن ما الذي كان يحدد جور الغرامة من عدمه؟ إنه "قانون البلاد"، أي القانون العادي الإنجليزي. وتحظر الفصول من الثامن والعشرين إلى الحادي والثلاثين على الملك الأشكال المختلفة من الاستيلاء التعسفي على أنواع محددة من الملكية.

ولأول مرة في التاريخ يُلزَم الملك بألا يكون فوق القانون. وقد اشتمل الفصل التاسع والثلاثون على أهم وأخطر تعهد، حيث نص على أن الرجل الحر لن "يحتجز أو يسجن أو تنتزع أملاكه أو يلاحق قانونياً أو ينفى أو يتعرض لأي شكل من أشكال الضرر أو يصدر حكم في حقه أو يلاحق إلا بحكم شرعي يصدره أقرانه أو بقانون البلاد".

وعلاوة على ذلك، فقد منحت هذه الحماية لكل الرجال الأحرار، وليس رجال الدين والإيرلات والبارونات فحسب. معنى ذلك أن الملك لا يستطيع أن يحرم أي رجل بشكل تعسفي من حياته أو حريته أو أملاكه. معنى ذلك أن عدالة الإجراءات كانت مطلوبة قبل ستة قرون من كوك ولوك وجيفرسون.

ثمة أخبار سيئة أخرى كانت في انتظار الملك، حيث فرض عليه الفصلان ٥٢ و٥٣ أن يعيد الأملاك التي استولى عليها ظلماً في السنوات السابقة على توقيع الميثاق العظيم. وربما كان الأكثر إيلاماً من ذلك للملك جون هو الفقرة من الفصل ٦١ التي شكلت لجنة من ٢٥ بارونا كان من صلاحياتها أن تراجع المظالم الملكية وتبطلها في حال الضرورة.

حقق الميثاق العظيم أيضاً انتصاراً متواضعاً لحرية التجارة، حيث حظر الفصلان ٤١ و٤٢ على الملك أن يعرقل حركة التجار، الإنجليز والأجانب، وتجارتهم إلا في زمن الحرب[١٥].

لم تُمنَح مثل هذه الحرية الواسعة للكثيرين منذ العصر الذهبي للديمقراطية اليونانية. ومع هذه الحرية جاءت الفرصة للرخاء. ولا مبالغة، إذن، أن نرى في معاهدة استسلام الملك جون في ١٥ يونيو ١٢١٥م الفتيل الذي سيفجر الانفجار التالي في النمو الاقتصادي العالمي.

لكن في المقابل اقتصر ازدهار الحقوق الفردية في اليونان على فترة أربعة قرون وعلى عدد صغير من الوديان على بعد بضعة أيام من المشي من الساحة العامة الأثينية. ولم توفر قوانين الإمبراطورية الرومانية مثل هذه الحماية، ولم يكن وارداً تقييد سلطة الإمبراطور. وهو ما ينطبق أيضاً على محاولات فرض قيود على حكام دول أوروبا في القرون الوسطى، الذي ثبت فشله. لذلك تعتبر الماجنا كارتا، لأسباب عملية، نقطة الصفر لانفجار الحقوق الشخصية الفردية وحقوق الملكية الذي لا تزال موجات الاهتزاز الناتجة عنه تتردد في كافة أنحاء العالم إلى يومنا هذا.

الآن، بعد ثمانية قرون، لا تزال هناك رقعٌ واسعة من المعمورة لم تطالها هذه الثورة بعد. لكننا لا يمكن بحال أن نخطئ تقدمها المستمر. تتبع عالم السياسة بجامعة برنستون مايكل دويل Michael Doyle تاريخ "الديمقراطية الليبرالية" التي يقصد بها وجود الديمقراطية التمثيلية والحقوق القضائية وحقوق الملكية (أي اقتصاد السوق). والتالي هو ترتيب تحول الدول إلى الديمقراطية الليبرالية وعددها. فحتى وقت متأخر، تحديداً عام ١٧٩٠م، كانت ثلاث دول فقط – بريطانيا والولايات المتحدة وسويسرا – هي التي أنجزت هذا التحول. وقد تزايد عددها بطريقة مثيرة في القرنين الماضيين، مع توقف قصير تزامن مع صعود الفاشية فيما بين الحربين العالميتين[٢١].

---

(٢١) يقدم فرانسيز فوكوياما تعريفاً أفضل "للديمقراطية الليبرالية": تعني "الليبرالية" أن تحمي الدولة الحقوق الفردية، خاصة حقوق الملكية. وتعني "الديمقراطية" أن يختار جمهور الناخبين قادة الأمة بالاقتراع السري في انتخابات قائمة على تعدد الأحزاب. وبالاحتكام إلى هذا التفسير نجد أن بريطانيا القرن التاسع عشر كانت ليبرالية، لكنها لم تكن ديمقراطية، وأن جمهورية إيران الإسلامية ديمقراطية، لكنها ليست =

السنة	عدد الديمقراطيات الليبرالية
١٧٩٠م	٣
١٨٤٨م	٥
١٩٠٠م	١٣
١٩١٩م	٢٥
١٩٤٠م	١٣
١٩٦٠م	٣٦
١٩٧٥م	٣٠
١٩٩٠م	٦١

ولا حاجة بنا إلى قول إن الديمقراطية الليبرالية في إنجلترا لم تنضج بالكامل في ذلك اليوم الربيعي في رانيميد، لكن بذرتها زرعت في تربة خصبة. وفي ذلك قال ديفيد هيوم عن الأهمية الدائمة للميثاق العظيم: "لقد قُيّدت الرخصة البربرية للملوك، وربما للنبلاء، بدرجة كبيرة منذ ذلك الحين، ونال الناس مزيداً من الأمن على ممتلكاتهم وحرياتهم، واقتربت الحكومة قليلاً من تلك الغاية...."[١٦]

لم يكن جون الغادر ينتوي بالطبع أن يحترم الاتفاق، فبدأ الهجوم الملكي المضاد في غضون شهور. فحصل في ٢٤ أغسطس ١٢١٥م على مقابل استثماره المتأخر في الفاتيكان: بيان بابوي يبطل الميثاق. وقد كان من حسن حظ إنجلترا أن هلك الوغد الكبير في غضون سنة، وكان ابنه ووريثه هنري الثالث يحتاج إلى وصي. توصل الملك الصبي الضعيف ووصيه إلى تسوية مع البارونات، وتحت بعض الإكراه صادق الوصي مرتين على الوثيقة. وعندما اعتلى هنري الثالث العرش رسميا، أعاد إصدار الوثيقة في مراسم خاصة، وبسّطها في عام ١٢٢٥م إلى ٣٩ فصلا.

= ليبرالية. للمزيد يمكن الرجوع إلى فرانسيز فوكوياما "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man, (New York: Avon Books, 1992), 42-44.

يعتبر معظم الدارسين وثيقة هنري لعام ١٢٢٥م النسخة النهائية. وقد صادق هنري الثالث ووريثه إدوارد الأول على الوثيقة حوالي ست مرات، وكذلك البرلمان عشرات المرات على مدى القرون التالية.

حل الفصل ٢٩ من وثيقة عام ١٢٢٥م محل الفصل ٣٩ من وثيقة عام ١٢١٥م. والأمر يستحق أن نكرر أكثر ترجماته عن اللغة اللاتينية قبولاً:

> لن يحتجز رجل حر أو يسجن، أو تصادر أملاكه أو حرياته، أو حقه في ممارسة عاداته بحرية، أو يلاحق قانونياً أو ينفى أو يتعرض لأي شكل من أشكال الضرر، أو يصدر في حقه حكم أو يدان إلا بحكم شرعي يصدره أقرانه أو بقانون البلاد. لن نخدع أي رجل، ولن نحرمه العدالة أو حقوقه، ولن نؤجلها"[١٧٢].

إننا هنا أمام إعلان حقوق أقوى وأكثر شمولاً بكثير من ذلك الموجود في الفصل ٣٩ من الوثيقة الأصلية. استعاضت النسخة الجديدة عن الضمانات الضيقة للوثيقة الأولى بضمان عام "للحريات" و"العادات"، وحظرت حرمان أي رجل "من العدالة أو من حقوقه". إن كثيراً مما ورد في وثيقة الحقوق بالدستور الأمريكي يمكن الاستدلال عليه من هذه الفقرة الرائعة. حرّمت الوثيقة الجديدة على الملك أن يحرم أي مواطن حر من حقوقه تعسفياً. ومن ذلك الحين فصاعداً أصبح تقليص حرية أي شخص أو حقوق ملكيته يجب أن تتوفر فيه عدالة الإجراءات.

ضمنت وثيقتا عام ١٢١٥م وعام ١٢٢٥م حماية المِلكية من طمع السلطة المَلكية. وفصّلت فصول كثيرة في النسختين الإجراءات والتعويضات الدقيقة الواجبة على الملك قبل أن يتمكن من مصادرة المِلكية الخاصة، كالحبوب أو العربات، وقد شكّل ذلك الأساس لفقرة المصادرة في التعديل الخامس بالدستور الأمريكي.

أدرك هنري براتكون Henry Bratcon فقيه القرن الثالث عشر القانوني ومصنّف أول خلاصة قانونية بريطانية معروفة – التشريع والقانون العادي لإنجلترا (باللغة

اللاتينية طبعاً) - النتائج الثورية للميثاق العظيم. فللمرة الأولى يُخْضَع الملك صراحة للقانون العادي: "لا يخضع الملك لأي رجل، وإنما لله والقانون، لأن القانون هو الذي يجعله ملكاً". وهكذا ظهرت المساواة أمام القانون الذي يطبق على الفلاح الحر والملك لأول مرة في التاريخ الإنساني. وطالما أن القانون يطبق على الملك، فإنه يطبق بالتأكيد على القضاة وأعضاء البرلمان. وهكذا تأسست دائرة أخرى لحقوق الملكية، فإذا كان القانون يطبق على المشّرع، فلن يكون من المتوقع من هذا المشّرع أن يجيز المصادرة النزوية لحياة الآخرين أو حرياتهم أو ممتلكاتهم، خشية أن يطاله نفس المصير، في إعمال للقاعدة الذهبية[٢٢].

وللمرة الأولى منذ اليونان القديمة يتعامل القانون بالتساوي مع كل الرجال الأحرار، من أقل مزارع إلى الملك. شكّل ذلك افتراقاً كبيراً عن الحال في روما القديمة وفي عالم القرون الوسطى، حيث كان القانون يعترف بوجود طبقات مختلفة من الناس. وفي إنجلترا وأجزاء من اليونان القديمة فقط سمح هدم الطبقة الاجتماعية بظهور حكم القانون، ومعه حقوق الملكية. وبإعادة صياغة كلام تشرشل نقول إن ذلك لم يكن نهاية الطغيان، أو حتى بداية نهايته. ففي عام ١٢١٥م كانت بداية اضمحلال الاستبداد، التي أطلت برأسها أولاً في العالم الناطق بالإنجليزية، وهي عملية لا تزال مستمرة إلى اليوم حول العالم بطريقة بطيئة متعثرة.

وعلى مدار السنوات الخمسمائة التالية ظل ملوك الإنجليز المتعاقبين يهاجمون حقوق الملكية وحكم القانون بدرجات متفاوتة من القوة والمكر. ولولا رعاية أجيال من القانونيين والفلاسفة والبرلمانيين وحمايتهم لبددت الأسر الحاكمة من آل بلانتاجينت ولانكستر ويورك وتيودور وستيوارت حقوق الملكية والحريات الفردية، ولما وُلِد

(٢٢) القاعدة الذهبية هي الحكمة التي تقول إن على المرء أن يعامل الناس بما يحب أن يعاملوه به، أو ما يشابهها [المترجم].

الرخاء الغربي مطلقاً. من بين أبطال هذه القصة يبرز رجلان: إدوارد كوك، وجون لوك.

بنّاء المِلكية

بدأ البريطانيون في القرون التي تلت راتيميد في النظر إلى الماجنا كارتا، إلى جانب الوثائق المَلكية والبرلمانية التالية، باعتبارها حصن حرياتهم الفردية، أو ما كان يعرف بحقوق الإنجليز. ولد السير إدوارد كوك في هذه التقاليد في عام ١٥٥٢م في مايلهام في نورفولك. بعد تخرجه من كامبردج، التحق بمدرسة لينكولن الداخلية في لندن لدراسة القانون. برز اسم كوك سريعاً، حيث دفعته مهاراته القضائية ومعرفته الموسوعية بفلسفة التشريع منذ عمر مبكر إلى معترك القضايا البارزة في عصره. وسرعان ما أصبح أكبر ممارس قانوني في عصره، وشغل أعلى المناصب القضائية والتشريعية، منها رئيس مجلس العموم. ورغم ألمعيته وأمانته الشديدة، كان سلوكه في قاعة المحكمة شنيعاً. من ذلك أنه عندما كان يشغل منصب المدعي العام، حاكم السير والتر ريلاي Walter Raleigh بتهمة الخيانة، وتعامل مع الرجل الشهير بازدراء، وقال له قولته المشهورة: "إن وجهك إنجليزي، لكن قلبك أسباني!"

عُيّن كوك في عام ١٦٠٦م رئيساً للمحكمة الابتدائية، وعُيّن لاحقاً قاضياً لكرسي الملك. أسهم أداؤه المرعب في هذه المناصب في تعزيز استقلاله القضائي، ودعم قوة المحاكم ضد كل من الملك والبرلمان. وقد شكلت أحكامه وآرائه بالدرجة الأولى أساس الفصل الثلاثي الحديث للسلطات بين التنفيذية والتشريعية والقضائية.

كانت آلة التقاضي التي تنال عطف آل تيودور هي مجلس شورى الملك الذي كان يميل إلى القانون الروماني (المدني)، في مقابل القانون العادي المتبع في المحاكم العادية بالمملكة البريطانية. كان القانون الروماني يوفر لمجلس شورى الملك ووكلاء التاج الآخرين المرونة لتأكيد الحقوق المقدسة للملك، وقد شهد القرن السابع عشر ذروة

المعركة الكبيرة بين المحاكم والبرلمان والملك، أي بين المحاكم الابتدائية العادية والمحاكم الجنائية (محاكم التاج) على الطراز الروماني[١٩].

لم يكن ينافس كوك في ساحة القضاء غير السير فرانسيس بيكون الذي كان يعمل مدعياً عاماً لجيمس الأول. وفي تلك المنافسة يكمن تحدي كوك القضائي الشهير للسلطة المَلكية. فقد رفع أسقف ليتشفيلد، في عام ١٦٠٦م، دعوى بأن جيمس منحه راتباً (راتب أسقف ونفقاته)، وأنكر الملك أنه منح الأسقف شيئاً، وطلب من خلال بيكون تأجيل القرار حتى يناقش القضية شخصياً مع القضاة. إن من شأن هذا الطلب أن يصدم المحكمة الحديثة، لكنه لم يكن شيئاً شاذاً في القرن السابع عشر. رفض كوك طلب الملك وأقنع زملاءه القضاة بأن يعلنوا كتابة أن طلب الملك غير قانوني.

استشاط جيمس غضباً واستدعى القضاة إلى مكتبه وطلب منهم أن ينقضوا قرارهم. سجد زملاء كوك على ركب مرتعدة ملتمسين العفو الملكي. لكن كوك لم يسجد ولم يرتعد، وقال لصاحب الجلالة بهدوء إنه لن يمتثل. وعندما ضغط الملك أكثر، أصر كوك أن يؤدي واجبه بصفته قاضياً.

عاقب جيمس القاضي كوك بطرده من المنصب، ولم يحفظ رأسه فوق كتفيه إلا الشعبية الهائلة التي اكتسبها بوصفه حامي الإنسان العادي. عاد كوك إلى البرلمان، حيث وجد متسعاً للتعبير عن آرائه، فواصل الدفاع عن الحقوق البرلمانية ضد الامتياز الملكي. وبعد سنوات، في عهد تشارلز الأول، ذاق كوك الذل وهو يرى كثيراً من آرائه تُحذف من أحد كتبه[٢٣].

كانت هذه الحادثة رمزية، مع أنها لم تكن فريدة في ذلك الوقت. كان اليونانيون

---

(٢٣) في عام ١٦٣١م، أي بعد خمسة عشر عاماً من المواجهة مع الملك، أراد الملك تشارلز أن يمنع كوك من النشر "لأن الناس تكن له ثقة كبيرة، وذلك يضللهم بتقبل كل ما يقوله أو يكتبه". انظر William Holdsworth, Some Makers of English Law (Cambridge: Cambridge University Press, 1966), 116—118.

القدماء أول من أدرك أن حماية حقوق الملكية مسؤولية السلطة القضائية المستقلة. والآن، وللمرة الأولى في التاريخ الأوروبي، يواجه قاض السلطة المَلكية. ولعل ذلك كان في اعتبار كوك عندما رفض أن يسجد لجيمس. مؤكد أن إهانة صاحب الجلالة، على هذا النحو، لو حدثت في عصر سابق لأودت بفاعلها إلى الهلاك. لكن كوك كان مصيباً عندما قدّر أنه في القرن السابع عشر كانت مثل هذه السلطة المطلقة قد انسلت من الغرفة المَلكية منذ وقت طويل.

كتب كوك إنجازه الباقي - كتاب "مجموعة القوانين الإنجليزية" الذي يقع في أربعة أجزاء - بين عامي ١٦٠٠م و١٦١٥م، التي شغل فيها مناصب حكومية وقضائية. كان تأثير الكتاب قوياً جداً في المستعمرات الأمريكية، حيث شكل لب التدريب القانوني في المستعمرات، وتخللت أفكار كوك تفكير الآباء المؤسسين. وقد لاحظ أحد المعلقين بدهشة أن أخطاء كوك نفسها شكلت القانون العادي[٢٠].

أعلت "المجموعة" من شأن الماجنا كارتا واعتبرتها أساس القانون العادي. وكوك الذي كان يفضل نسخة ١٢٢٥م من الوثيقة، كتب أنها عُرِفت بـ"الميثاق العظيم أو الماجنا كارتا، ليس بسبب طولها أو حجمها... وإنما... نظراً للثقل العظيم والعظمة الثقيلة[٢٤] للمادة التي تحتويها، بإيجاز لأنها الأساس لكل القوانين الأساسية في العالم"[٢١].

تكمن بصيرة كوك المميزة في الفطنة إلى أن الرجل العادي يحتاج إلى الحماية، ليس من الملك فقط، لكن أيضاً من البرلمان. والحصن لتلك الحماية يتمثل بالطبع في القانون العادي، الذي يشكل "حق المولد الأمثل والأوسع انتشاراً الذي تملكه الرعية لحماية سلعهم وأراضيهم ودخلهم والدفاع عنها - وكذلك ممتلكات زوجاتهم وأبنائهم - وأجسامهم وسمعتهم وحياتهم"[٢٢].

---

(٢٤) يبدو أو الإطناب اللغوي من هذا النوع كان من علامات هذا العصر، سواءً في أوروبا أو في الشرق، ومنه العربي بالطبع [المترجم].

كانت النسخ المختلفة من الماجنا كارتا غامضة أحياناً فيما يتعلق بحقوق الرجال العاديين، لكن كوك كان يؤكد بثبات أنها تضمن حقوق كل الرجال الأحرار، وليس البارونات والنبلاء الآخرين ورجال الدين فحسب. واعتبر الفصل ٢٩ من وثيقة عام ١٢٢٥ واسطة العقد بالنسبة للقانون العادي، ووصفه بأنه يحتوي على تسعة "فروع" تكفل الالتزام بعدالة الإجراءات في أية قضية تتضمن الإجراءات الخمسة التالية: السَجن ومصادرة الملكية، وإنكار الحق في مستشار قانوني، والنفي، والإعدام. كما رأى أن الفصل ٢٩ يحظر على الملك، في كل الظروف، أن يفعل أربعة أشياء: إصدار حكم أو عقاب مباشر، أو بيع حقوق أي رجل، أو إنكار العدالة، أو منح حقوق خاصة لأي رجل.

ومما تجدر ملاحظته أن وثيقة ١٢١٥ الأصلية التي وقعت في رانيميد احتوت فقرة بالفصل ٦١ تشترط تشكيل لجنة من البارونات لمراقبة الملك، بينما لم ترد هذه الفقرة في وثيقة ١٢٢٥ التي وقعت في عهد هنري الثالث. وفي الوقت الذي كتب فيه كوك "المجموعة" كانت السلطة القضائية تراقب الملك منذ وقت طويل. وفي عام ١٦٢٨ قال كوك للبرلمان: "الماجنا كارتا رفيق لا يترك سلطاناً لملك"[٢٣].

تتخلل أحكام كوك وآراؤه القانون الإنجليزي والأمريكي. ومع أنها صعبة في قراءتها، فإن عدداً منها يتحدث مباشرة إلى العالم الحديث[٢٤].

تعد قضية الدكتور بونهام مثالاً للحذق القانوني الذي كان كوك يتمتع به. كان توماس بونهام طبيباً يمارس مهنته في لندن. وكان هنري الثامن قد خوّل لكلية الأطباء بلندن – وصادق البرلمان على ذلك – حق منح الأطباء ترخيص مزاولة المهنة في المدينة. ومع أن بونهام كان متمكناً في مهنته، فقد كان من سوء حظه أنه تعلم في كامبردج. لذلك مارست الكلية سلطتها الاحتكارية ومنعته من المزاولة، وبعد ذلك غرمّته وسجنته.

رفع بونهام في سنة ١٦١٠م دعوى سجن جائر ضد الكلية. كان كوك يترأس

المحكمة وقضى لصالح الطبيب. ومع أن كوك أقر للكلية بالمسؤولية عن إجازة الأطباء بغرض حماية الجمهور من الممارسين غير الأكفاء، فقد حكم بأن الكلية حرمت بونهام المؤهل جوراً من حرية أساسية، هي القدرة على كسب الرزق. أكد كوك بهذا الحكم، قبل مائتي سنة تقريبا من آدم سميث وثلاثمائة سنة من قانون شيرمان لمقاومة الاحتكار، أن السوق الحرة غير المثقلة بقوة الاحتكار كانت أيضاً حقاً أساسياً. ونص حكم كوك على أن "كل الاحتكارات عموماً ضد هذا الميثاق العظيم، لأنها ضد الحرية عموماً وحرية الرعية وضد قانون البلاد"[٢٥].

حاولت كلية الأطباء أن تحجب سلوكها الاحتكاري وراء مكانتها كنقابة. كان الوجه العام للنقابة في القرون الوسطى هو أنها ضامن المعايير المهنية العالية. لكنها كانت في الحقيقة احتكارات تقيد الانضمام إلى الحرفة أو المهنة وتحافظ على ارتفاع الأسعار. كان القانون العادي عموماً يعتبر وجود بائع واحد شكلاً من الاحتكار، لكن النقابات كانت تشكل بائعين كثيرين، ولذلك أعفيت من حظر القانون العادي للاحتكارات. وكان التاج يستغل ثغرة النقابات في القانون العادي (وتشريع ١٦٢٤م البرلماني الذي صنّف هذا القانون العادي) كثيراً لمنح الاحتكارات، وقد أدت هذه الخدعة السهلة إلى خنق المنافسة والنمو الاقتصادي في إنجلترا حتى القرن التاسع عشر[٢٦]. لاحظ كوك أيضاً أن الكلية انتهكت مبدأ الحكم النزيه من بين مبادئ القانون العادي، حين فرضت غرامة قدرها عشرة جنيهات تذهب إليها هي. ولذلك قضى بأنه لا يجوز لهيئة قضائية أن تحكم في مسألة تتضمن مصالحها.

قال أحد القانونيين الحديثين "إن المهم هو العملية وليس النتيجة". وفي معظم قانون السوابق كانت النتيجة الأهم هي الإجراء، في مقابل الجوهر. وكوك بقراره أطلق طلقة قانونية لا يزال صداها يتردد. لقد رأى أن البرلمان بمنح الكلية الحق في سَجن

وتغريم الأطباء انتهك الحق في عدالة الإجراءات الذي يكفله القانون العادي. وبذلك أكد كوك السيادة القضائية على الملك والبرلمان. استمر هذا التحدي لبعض الوقت، لكن مجلس العموم تغلب في النهاية على السيادة القضائية بعد الانتصار البرلماني في الثورة المجيدة عام ١٦٨٨م. فالبرلمان بعد أن هزم آل ستيوارت لم يكن مستعداً لأن يسلم السلطة الجديدة إلى المحاكم. وإلى يومنا لا يزال البرلمان يحتفظ باليد العليا على المحاكم البريطانية. لكن في مستعمرات إنجلترا في أمريكا، التي كانت تجل كوك، تجذرت السيادة القضائية بشكل عميق.

يقال إن السيادة القضائية تعمل جيداً فقط عندما يدعمها دستور مكتوب واضح وقوي، وهو ما لا تمتلكه إنجلترا وتمتلكه الولايات المتحدة. (صحيح أيضاً أن تلك السيادة القضائية ليس منصوصاً عليها في الدستور الأمريكي، وإنما نتجت بالأحرى عن "حادث جون مارشال" الرئيس الأول للمحكمة العليا الأمريكية.) وأياً كان أصلها، فقد كان كوك هو من أورث أمريكا الدعامات الفلسفية لهذا المكون الضروري للفصل الدستوري للسلطات.

مع أوائل القرن السابع عشر كان الارتباط بين الحقوق الفردية وحقوق الملكية الذي نقدره كثيراً اليوم قد تأسس في إنجلترا. ومن منظورنا الحديث يدهشنا إصرار كوك على هذه الحقوق، مدعومة بقوة القانون العادي، لكون هذا الإصرار تقدمياً جداً. ومع ذلك فقد انتهى كثير من مراقبي القرن السابع عشر إلى النتيجة المعاكسة. ففي ذلك الوقت كانت الدول القومية المستبدة والكبيرة وحديثة العهد بالمركزية، مدعومة بالقانون الروماني الذي أعيد اكتشافه وأعيد تفسيره، تبدو وكأنها وجه أوروبا التحديثية. في حين كانت إنجلترا، في المقابل، تعتبر حالة ركود، ولا بد أن قانون كوك العادي العتيق وتراكم قرون من قانون السوابق من خليط قوانين القرون الوسطى كانت تبدو عتيقة وبالية إلى درجة ميؤوس منها.

بدأ القرن السابع عشر بإضعاف كوك للامتياز الملكي باستخدام القانون العادي، وانتهى في أعقاب حرب أهلية كارثية بهيمنة البرلمان الإنجليزي. ورغم أن السيادة القضائية التي أيدها كوك وقعت ضحية للانتصارات البرلمانية في الحرب الأهلية وفي عام ١٦٨٨م، فإن ذلك لم يخصم شيئاً من الفوائد التي نتجت عن سقوط السلطة المَلكية[٢٥].

وقد شهد القرن التالي جون لوك والمستعمرين الأمريكيين وهم ينشرون بركات السلطة القضائية والبرلمانية في بقية أنحاء العالم الغربي. وهذه العملية المستمرة تقريباً لتقييد سلطة الدولة وتقسيمها بين فروعها الثلاثة – التنفيذي والتشريعي والقضائي – عززت بدورها حقوق الأفراد في الحرية والملكية.

ومع وصول زمن الحرب الأهلية الإنجليزية في منتصف القرن السابع عشر كانت مِلكية الرجل الإنجليزي أكثر أماناً من أي وقت سابق في تاريخ البشرية. ومع ذلك، ونظراً لأن العوامل الثلاثة الأخرى لم تكن قد تطورت تماماً بعد، فإن إنجلترا لم تزدهر. وعلى مدار القرنين التاليين ستبلغ إنجلترا هذه العوامل الثلاثة الأخرى، التي ستتوج باختراع الدفع البخاري والتلغراف في القرن التاسع عشر. وعند تلك النقطة سنجد أن مزايا إنجلترا وبناتها من الدول[٢٦] في مجال حقوق الملكية دفعتها إلى مستوى من الرخاء لم تتخيله الأجيال السابقة.

---

(٢٥) في زمن كوك كانت محاكم القانون العادي تتنافس على المكانة مع محاكم مجلس الملك والمحكمة العليا والأميرالية Admiralty. كان مجلس الملك يديره الملك ويتبعه مباشرة، بينما كانت المحكمتان الأخريان تتعلقان أساساً بالنزاعات التجارية. كان العنصر الأسوأ سمعة في مجلس الملك هو المحكمة السرية التي كانت تشترك مع محاكم التفتيش في استخدام التعذيب. وبعد أن خرجت محاكم القانون العادي منتصرة على منافسيها الثلاثة، تبنت معظم قانون السوابق. انظر Holdsworth, 111—13, 131—32.

(٢٦) بنات إنجلترا هن مستعمراتها السابقات التي أصبحت دولاً فيما بعد، وعلى رأسها الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا [المترجم].

جون لوك: "القانون الأساسي للمِلكية"

إذا كان إدوارد كوك هو البنّاء المُعلّم الذي وضع لبنات الأساس للحرية المدنية وحقوق المِلكية، فقد كان جون لوك النحّات المزخرِف الذي أبرز جوهرها وجمالها للعالم الواسع خارج قاعات القضاء المغلقة.

ولد لوك في عام ١٦٣٢م، بعد فترة قصيرة من موت كوك، ووصل سن البلوغ في دوامة الحرب الأهلية الإنجليزية التي أدخلت البرلمان في صراع حياة وموت ضد أسرة ستيوارت. علمه أبوه البيوريتاني في البيت وأرسله للتدريب في الخدمة العسكرية في الحزب البرلماني. كتب لوك الشاب: "وجدت نفسي، منذ أن بدأت الوعي، في العاصفة التي استمرت إلى هذا الوقت"[٢٧]. كانت حياته المهنية مجدولة مع حياة أنتوني آشلي كوبر، صديقه المقرب من أكسفورد الذي أصبح لاحقاً إيرل شافتسبيري. وأصبح الإيرل الغني راعي لوك، وأصبح لوك مستشاره المؤتمن.

وجد شافتسبيري نفسه لاحقاً في وسط الحرب الأهلية في الجانب البرلماني. وقد فر كلاهما إلى الخارج في مراحل مختلفة من الصراع. وبعد أن ذهب نفوذ شافتسبيري في عام ١٦٧٥م، قضى لوك بعض الوقت في فرنسا قبل أن يعود إلى لندن وأكسفورد. وفي أكسفورد كتب معظم كتابه "مقالتان حول الحكومة" الذي فصّل فيه نظريته حول القانون الطبيعي وحقوق المِلكية. وفي عام ١٦٨١م سُجن شافتسبيري بسبب مشاركته في "العصبة" المعادية لتشارلز الثاني، وبعد أن أطلق سراحه، كانت حالته الصحية قد تردت، فخاف على سلامته، وقرر الهرب إلى هولندا في أوائل عام ١٦٨٢م، ومات فيها في السنة التالية.

بعد موت شافتسبيري، بقي لوك في أكسفورد في حالة هلع من أعين الملك التي كانت تترصده. بل كان هناك من يراقبون محادثاته الخاصة في قاعات الجامعة. وكما فعل

شافتسبيري من قبله، هرب لوك في نهاية المطاف إلى هولندا. ومع الانتصار النهائي للبرلمانيين في الثورة المجيدة عام ١٦٨٨م، عاد لوك إلى إنجلترا بطلاً، رغم أن خوفه المستمر من قوة الملك دفعه لأن ينكر تأليف "المقالتين" إلى يوم وفاته[٢٨].

بدأ لوك كتابة "المقالتين" في حوالي عام ١٦٨٠م، رداً منه على كتاب "الأب" Patriarcha للسير روبرت فيلمر، ونُشر الكتاب أخيرا في عام ١٦٩٠م. كان كتاب فيلمر مقالة متملقة حول شرعية المَلكية المطلقة، تقوم على فكرة أن كلاً من القانون العادي والحق في الملكية انبثقا من السلطة المَلكية المستمدة من الله. اتفق لوك في المقالتين مع هوبز على أنه في حالة الطبيعة كانت الحياة "منعزلة ومقفرة وقذرة ووحشية وقصيرة". وقد دفعت الحاجة الناس لأن يشكلوا حكومات لحماية أنفسهم. لكن فيما تمثل حل هوبز في دولة استبدادية قوية - "اللوياثان[٢٧]" - اقترح لوك دولة معتدلة يتمثل هدفها الرئيس في حفظ الملكية. (للإنصاف عارض هوبز الحق الإلهي للملوك واشتق شرعية الحكومة من حقوق عامة الشعب.) ويذهب القانون الطبيعي عند لوك، أبعد من ذلك، إلى قول إن شرعية الدولة مستمدة فقط من قدرتها على أداء هذه المسؤولية. وإذا فشلت الدولة،

---

(٢٧) اللوياثان Levathian، كما ورد في حاشية سابقة، هو اسم الكتاب الأساسي الذي وضع فيه توماس هوبز فلسفته السياسية التي أرساها على فكرة القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي. رأى هوبز أن حالة الطبيعة تميزت بحرب الكل ضد الكل، فيما رأى لوك أنها كانت حالة هناءة ولم يكن ينقصها إلا سلطة واحدة لتطبيق قانون الطبيعة، لأن ترك تطبيقه لجميع البشر يخلق صراعات. وبناءً على هذا الاختلاف في تخيل حالة الطبيعة، اختلف الفيلسوفان في صيغة العقد الاجتماعي الذي انتقل به البشر من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المدني. ذلك أن الحالة الهانئة للبشر في حالة الطبيعة، عند لوك، جعلتهم بمقتضى العقد الاجتماعي، يتنازلون للسلطة "التي يختارونها" عن الحق في تنفيذ قانون الطبيعة فحسب، في مقابل أن تحفظ لهم السلطة الحقوق في الحياة والملكية والحرية. بينما حتمت حالة حرب الكل ضد الكل عند هوبز، وما تنبئ عنه من طبيعة بشرية شريرة، أن يتنازل الناس للسلطة، بمقتضى العقد الاجتماعي، عن كل حقوقهم في مقابل حفظها للأمن والحياة، ويعتبر هوبز بذلك من دعاة الحكم المطلق، وإن كان على أرضية سلطة الشعب والعقد الاجتماعي، وليس الحق الإلهي المقدس للملوك. ومن هنا جاء اسم الكتاب - اللوياثان أو التنين كما يترجمه البعض - على اسم كائن بحري ضخم ورد اسمه في الكتاب المقدس، للدلالة على قوة الدولة وسطوتها وشموليتها [المترجم].

يمكن أن تستبدل: "حينما يسعي المشرعون للسلب ويدمرون مِلكية الشعب ... يضعون أنفسهم في حالة حرب مع الشعب، الذي يصبح بذلك في حل من الطاعة"[٢٩].

وإذا كان كتاب لوك "المقالتين" يعكس المزاج السائد في إنجلترا فيما بعد عام ١٦٨٨م، فقد كان وقعه كالموسيقى على آذان المستعمرات الأمريكية التي تشبثت به بقوة كتبرير للتمرد، لدرجة أن معظم المقالة الثانية أُخِذت كاملة تقريباً في إعلان الاستقلال، ومنها:

> يولد الإنسان، كما ثبت، مخولا الحق في الحرية الكاملة، والتمتع غير المشروط بكل حقوق قانون الطبيعة وامتيازاته، بالتساوي مع أي إنسان آخر، أو كل البشر في العالم، ويمتلك بالطبيعة القوة لأن يحمي مِلكيته – أي حياته وحريته وممتلكاته"[٣٠].

قارِن الفقرة الثالثة الشهيرة من إعلان الاستقلال: "إننا نسلم بهذه الحقائق: أن كل الناس يولدون متساوين، وأن الخالق وهبهم حقوقاً غير قابلة للمساس، منها الحياة والحرية والسعي وراء السعادة".

إن التغييرات في الاستخدام اللغوي الإنجليزي تجعل كلمات جيفرسون مقبولة أكثر لآذاننا، لكن على اعتبار التشابه الكبير، فربما كان من حسن حظ جيفرسون أن شُرطة السرقة الأدبية لم تكن موجودة في عام ١٧٧٦م.

لاحظ أيضاً كيف غيّر جيفرسون كلمة estate [ممتلكات] عند لوك إلى عبارة pursuit of happiness [السعي وراء السعادة[٢٨]] الأكثر إبهاما. لقد أحدث مؤرخ جامعة كولومبيا تشارلز بيرد Charles Beard ضجة في عام ١٩١٣م بكتابه "التفسير الاقتصادي

---

(٢٨) حتى عبارة "السعي وراء السعادة" ليست من عند جيفرسون. ففي مسودة مبكرة من "إعلان حقوق الإنسان" في فرجينيا، كتب جورج ماديسون، بما يكشف عن حاجة الكتابة الماسة إلى تدخل من جانب محرر: "التمتع بالحياة والحرية، من خلال الحصول على الملكية وحيازتها، والسعي وراء السعادة والأمان وبلوغهما". انظر David Greenberg, "Debunking America's Enduring Myths," New York Times, 29 June 2003.

للدستور" الذي أكد على المصالح الاقتصادية لمؤلفي الوثيقة. لقد تثبت لوك على حقوق الملكية، ومارس تأثيراً كبيراً على الآباء المؤسسين لدرجة أن المرء يستطيع أن يرد جذور الثورة الأمريكية نفسها إلى القلق على الملكية. ففي المقالة الثانية، على سبيل المثال، يناقش لوك حق الدولة الشرعية في فرض الضرائب على مواطنيها، لكنه يحذر من فرض الضرائب "دون موافقة الشعب، لأن ذلك ينتهك القانون الأساسي للملكية"[٣١].

عرض لوك مناقشته للحرية الفردية وحقوق الملكية في ضوء القانون الطبيعي. وقد اقترب بذلك من التعرف على الطاقة الاقتصادية الرهيبة للقانون العادي. فالمجتمعات الإنسانية، حتى أصغرها وأكثرها بدائية، تطور طبيعيا قواعد تحكم العادات والسلوك المقبول، والملكية في النهاية. هذه القواعد القديمة هي المصدر النهائي للقانون العادي الإنجليزي وقوته. كتب الفقيه القانوني برونو ليوني Bruno Leoni: "يشترك الرومان والإنجليز في فكرة أن القانون شيء يُكتشَف، ولا يُسَن، وأن أحداً لا يبلغ من القوة في مجتمعه ما يمكّنه من أن يوّحد بين إرادته وقانون البلاد"[٣٢]. وفي نفس الاتجاه أشار الاقتصادي البيروفي هيرناندو دي سوتو Hernando de Soto في كتابه الرائع "لغز رأس المال" إلى أن الناس لن يطيعوا القوانين التي تُعلَن بالأمر، فالبناء القانوني الناجح لابد أن يتجذر في ثقافة المجتمع وتاريخه. معنى ذلك أن قوانين الملكية يجب أن تكون مستساغة ومقبولة من عامة الناس[٣٣].

لا يوجد نظام قانوني يستدمج الحكمة التاريخية لشعبه، ويحمي في الوقت نفسه الحرية الفردية والملكية، كما يفعل القانون العادي الإنجليزي. لذلك نجد اليوم أنه حيثما يزدهر هذا القانون، تزدهر أيضاً ثروة الأمم.

المِلكية الفكرية

لا تقتصر المِلكية على الأشياء الملموسة، وإنما يمكن أن تكون فكرية أيضاً. لقد شهد العالم، بدايةً من عام ١٧٣٠م تقريباً، انفجاراً غير مسبوق في التجديد التقني، لا يزال يتواصل إلى اليوم. يدين هذا الانفجار المعرفي بالفضل إلى مولد قانون براءات الاختراع. يشير الاقتصادي دوغلاس نورث Douglass North إلى أن الاختراعات تنتج فوائد خاصة واجتماعية، بمعنى أنها تفيد المجتمع، إضافة إلى المخترع[٣٤]. وإذا كان القانون لا يستبقي للمخترع نصيباً كافياً من تلك الثروة، فإنه لن يخترع. فالمجتمع من خلال مكافأة المخترع بسخاء، يكافئ نفسه. إذ لا يمكن لشخص عاقل أن ينفق كماً هائلا من رأس المال والوقت والجهد في اختراع شيء وإنتاجه على نطاق واسع، إذا كان الآخرون يستطيعون أن يسرقوه بلا رادع. وفي الصين الإمبراطورية كان الموقف أكثر سوءاً، حيث كان من الوارد أن يستولي الإمبراطور سريعاً على أي اختراع جديد، وهو المصير الذي لقيه مخترعو الطباعة والورق والكمبيالة[٣٥].

إننا عندما نتحدث عن "المِلكية الفكرية" نعني ثلاثة أشياء: الاختراعات – أي براءات الاختراع – والمادة المكتوبة – أي حقوق النشر – والعلامات التجارية. سنركز في هذا القسم بالدرجة الأولى على قانون براءات الاختراع، لأنه الأهم من الناحية الاقتصادية.

تعطي الأنواع الثلاثة للمِلكية الفكرية لأصحابها حق احتكار استخدام اختراعاتهم وكتاباتهم وعلاماتهم التجارية. وككل أشكال المِلكية الأخرى يكون استخدام هذا الاحتكار قابلاً للنقل، أي يمكن أن يباع طوعاً للآخرين. لكن لسوء الحظ تحمل الاحتكارات في طياتها تاريخاً طويلاً وقذراً. وكثيراً ما كان الحكام يمنحونها للأزلام والنقابات والحرفيين الفرديين، عادة في مقابل أموال.

سنرى في الفصل الثامن أن منح الاحتكارات في القرون الوسطى وأوائل العصر الحديث كان ركناً أساسياً لدخل الدولة، خاصة في أسبانيا وفرنسا، حيث عملت على تقزيم الإبداع ومنع المنافسة. وكذلك كانت هذه الاحتكارات الممنوحة من الحكومة مكلفة في ضبطها وتحتاج إلى بيروقراطية ضخمة لفرضها.

سنكتشف في الفصل السابع أيضاً أن السبب الرئيس لانطلاق النمو الاقتصادي أولاً في هولندا وإنجلترا هو أن الحكومة فيهما تخلت عن ممارساتها الاحتكارية، وطورت الضرائب عوضاً عنها لتكون المصدر الرئيس لدخل الدولة.

ينقلنا ذلك إلى التناقض الأساسي داخل قانون براءات الاختراع: ضعف الحماية المتوفرة للمخترع تُضْعِف الحافز للخلق والإنتاج، في حين أن زيادة الحماية تخنق المنافسة والتجارة. بدأ تقدير هذه الحقيقة في إيطاليا عصر النهضة، حيث تأكدت الأهمية الكبيرة للحماية التي توفرها براءة الاختراع للحرف وللتجارة. منحت فلورنسا أول براءة اختراع مسجلة في عام ١٤٢١م للسيد فليبو برونليشي Filippo Brunelleschi المصمم الشهير لقبة الكاتدرائية الفلورنسية على تصميم واستخدام سفينة ضخمة أريد لها أن تحمل الرخام والسلع الأخرى عبر نهر أرنو إلى المدينة[٢٩]. ولم يحدث تقدم يذكر في حماية براءات الاختراع حتى عام ١٤٧٤م، حين أصدر مجلس الشيوخ بالبندقية قانون براءات الاختراع الأول الذي جاء فيه:

> إن بيننا رجال ذوي عبقرية فذة، قادرين على اختراع واكتشاف آلات مبدعة، وبفضل عظمة مدينتنا وتأثيرها يأتي إلينا المزيد من هؤلاء الرجال كل يوم من أنحاء شتى. وإذا توفرت لهذه الأعمال والآلات التي يكتشفها هؤلاء الأشخاص الوسائل لكي لا يستولي عليها الآخرون ويصنعوها ويسطوا على جهد المخترع، فإن رجالاً أكثر سيخرجون عبقريتهم ويكتشفون ويصنعون آلات ذات فائدة كبيرة لجمهوريتنا[٣٦].

---

(٢٩) لم تكن السفينة بادالون Badalone (وحش البحار) ناجحة. فقد غرقت في نهر أرنو وهي تحمل شحنة من الرخام لبناء القبة. انظر Bruce W. Bugbee, Genesis of American Patent and Copyright Law (Washington, D. C.: Public Affairs Press, 1967), 17-19.

أوجب القانون على المخترعين أن يتقدموا بطلب براءة الاختراع إلى هيئة الصالح العام الحكومية. وإذا تمكن المخترع من إقناع الهيئة بأن الآلة أصيلة وتعمل بطريقة صحيحة، كانت الهيئة تمنحه حماية براءة الاختراع لمدة عشر سنوات. وكانت الهيئة تحطم الآلات التي يصنعها المقلدون وتغرمهم مئة دوكاتية (حوالي ٤٠٠٠ دولار بالقيمة الحالية). أقر هذا القانون، الذي كان أعجوبة التشريع في عصره، القيمة الاجتماعية لنظام براءات الاختراع، ودوره في خلق الثروة، والأهم من ذلك ضرورة منح الاحتكار للآلات التي تتسم بالأصالة فقط، ولفترة محدودة. لم تكن التجربة الإنجليزية المبكرة في مجال الاحتكارات وبراءات الاختراع مفيدة كتجربة إيطاليا. فكان الملك يمنح احتكارات، من حين لآخر، للمساعي النافعة، كذلك الذي مُنح لصناع الصوف والقماش الفلمنكيين في القرنين الرابع عشر والخامس عشر لجذبهم إلى بريطانيا. لكن في كثير من الأحيان كانت الاحتكارات تمنح للمحسوبين على البلاط في مقابل نصيب من الأرباح. وأخذت هذه المراسيم المَلكية تعرف باسم letters patent [خطابات البراءة]، حيث تشير كلمة patent إلى أن الخطابات كانت مختومة، أي عامة. كانت هذه الإجراءات الإنجليزية المبكرة أدنى كثيراً من الإجراءات المتبعة في البندقية. فقد اعتمدت البندقية على هيئة عامة وإجراءات واضحة المعالم لطلب البراءة، بينما كان التاج الإنجليزي يمنح براءات الاختراع وفقاً لهواه. من ذلك أن إليزابيث الأولى انتهكت خطابات البراءة لمصلحتها، حيث منحت السير والتر رالي، أحد رجالها المحظيين، احتكارا لحانات النبيذ.

وفي عام ١٥٧١م، في بدايات عهد إليزابيث، ظهرت المعارضة البرلمانية الأولى لهذه الممارسة[٣٧]. لكن إليزابيث غير المرتدعة استمرت في إصدار خطابات البراءة لكثير من العمليات المؤسسة منذ وقت طويل، مثل إنتاج الملح والملح الصخري وزيت

التشحيم. لكن الكساد الاقتصادي في عام ١٥٩٧م، الذي أجبر الجمهور على دفع التكاليف العالية لمنتجات الشركات الاحتكارية ذات الدخول الهابطة، نشر السخط على هذه الممارسات، وفي تلك السنة قضت محكمة الملكة[٣٠] بأن الاحتكارات تنتهك القانون العادي. وفي عام ١٦٠١م تراجعت إليزابيث ونقضت كثيرا من منحها السابقة. وليس من قبيل المصادفة أن تحدي كوك لوريثها جيمس الأول، الذي نوقش في موضع سابق من هذا الفصل، جرت أحداثه بعد خمس سنوات فقط. وقد كانت نهاية القرن السادس عشر النقطة التي تمكّن فيها حكم القانون من القضاء المبرم على الحكم الإلهي الملكي في إنجلترا، وهو ما وضع الأمة على الطريق إلى الحرب الأهلية.

نتج عن ذلك تحديات قانونية أخرى، كان من أشهرها قضية دارسي ضد ألين، التي وجدت المحاكم فيها أن منح إليزابيث لاحتكار بيع ورق اللعب لدارسي Darcy – عريسها – كان يشكل انتهاكاً للقانون العادي[٣٨].

كانت المحاكم تؤيد الاحتكارات على "مشروعات الاختراعات الجديدة، لكي لا تقع في تناقض مع القانون، ولا تلحق الضرر بالدولة، برفع أسعار السلع في الداخل، أو تضر التجارة، أو غير ذلك"[٣٩]. وفي عام ١٦١٥م قضت المحكمة في قضية عمال القماش بمقاطعة إبسويتش بأن هذا الاحتكار المحدد الذي منحه جيمس الأول كان قانونياً، لأنه كان سارياً لفترة محدودة وعلى اختراع جديد.

وقد ظل هذان المطلبان لحماية براءات الاختراع – الجِدة والمدة المحدودة – معنا إلى يومنا هذا ويشكلان الأساس الفلسفي لقوانين براءات الاختراع في كل الدول الغربية. وفي عام ١٦٢٤م وضع البرلمان قانون السوابق المتراكم في شكل تشريع للاحتكارات حظر كل الاحتكارات، باستثناء ما يلبي منها المعايرين السابقين.

---

(٣٠) محكمة الملك King's Bench أو محكمة الملكة Queen's Bench أو محكمة التاج هي أعلى محكمة في عدد من النظم القضائية في بعض أجزاء الكومونويلث البريطاني، كانت واحدة من المحاكم القديمة بالمملكة المتحدة، حيث تأسست عام ١٢١٥م، تعد الآن جزءاً من المحكمة العليا لإنجلترا وويلز [المترجم].

لم يحل قانون السوابق والتشريع المشكلة الأساسية في إجراء براءات الاختراع الإنجليزي، وهي أن التاج لا يزال يمنحها، ولا يزال الملوك يسيئون استخدام العملية. وقد أصبحت براءات الاختراع قضية فرعية في أثناء الحرب الأهلية الإنجليزية، حيث أخذ البرلمانيون يطالبون بتقليص الامتياز الملكي في مجال البراءات. وكذلك كانت العملية ذاتها مرهقة جداً، حيث كان على المخترعين أن يراجعوا عشرة مكاتب مختلفة ويتحملوا مصاريف تبلغ حوالي ١٠٠ جنيه، وهي ثروة لا بأس بها حينذاك. وفي عام ١٨٥٢م فقط انتهى التدخل الملكي في نظام براءات الاختراع الإنجليزي.

كانت إجراءات براءات الاختراع الأمريكية تتفوق منذ البداية على نظيرتها في الدولة الأم. فقبل الثورة الأمريكية كانت معظم المستعمرات الأمريكية بها إجراءات متطورة لبراءات الاختراع، وفي حالات كثيرة أكثر كفاءة من نظيراتها في إنجلترا. وبعد هزيمة البريطانيين في عام ١٧٨١م، سرقت الولايات المتحدة الوليدة الريادة في مجال قانون براءات الاختراع من الدولة الأم.

أوجبت فقرات الاتحاد بالدستور الأمريكي أن يقتصر دور الحكومة الأمريكية على القيام بالحرب والشؤون الخارجية، وأن يُترك النظام الضريبي وتنظيم النشاطات التجارية، ومنها براءات الاختراع، لكل ولاية على حدة. لكن أوجه القصور في هذا النظام اللامركزي سرعان ما كشفت عن نفسها، إذ يمكن لبراءة اختراع سجلها مخترع لآلة في بنسلفانيا، أن تُقلد في نيويورك ويقوم المقلّد نفسه بالتقدم للحصول على حقوق براءة اختراع لها هناك. كان من شأن ذلك أن يدّشن سلسلة مكلفة من التقليد والتقاضي، قد تخرج عن السيطرة في ولايات كثيرة.

أدرك الآباء المؤسسون جيداً أهمية الملكية الفكرية، وكان على رأسهم في ذلك مهندس الدستور الأمريكي الرئيس جيمس ماديسون. كان ماديسون يتمتع بخبرة واسعة

في أمور براءات الاختراع من مجلس فرجينيا، وكان يدرك تماما ضعف نظام براءات الاختراع الذي كان ممزقاً عبر ثلاثة عشر نظاماً قضائياً. وبدعم قوي من رجال الصناعة الشماليين أدخل ماديسون هذه المادة في الفقرة الأولى من الدستور: "للكونغرس السلطة... بغرض دعم تقدم العلوم والفنون المفيدة، لأن يضمن الحقوق الحصرية للمؤلفين والمخترعين في كتاباتهم واكتشافاتهم لفترات محدودة. ..."

أما جيفرسون غير الراضي عن الدستور وعن الحكومة الفيدرالية القوية عموماً، فقد عارض هذه المادة. وفي رده على جيفرسون في أكتوبر ١٧٨٨م، دفع ماديسون بأنه:

> تأتي الاحتكارات، دون تجن عليها، بين مصادر الإزعاج الكبرى للحكومة. لكن أليس من الواضح أن الاحتكارات، بوصفها تشجيع للأعمال الأدبية والاكتشافات الأصيلة، أثمن من أن نتجاهلها بالكلية؟ ألا يكفي أن نحفظ، في كل الحالات، حق الجمهور في إلغاء الامتياز بسعر يحدد في منحه؟ ألا يوجد خطر هذا النوع من سوء الاستخدام في حكوماتنا ولو بدرجة أقل كثيراً مما في معظم الحكومات الأخرى؟ إن الاحتكارات تضحيات بالكثرة لمصلحة القلة. وحين تكون القوة في يد القلة يصبح من الطبيعي أن تضحي بالكثرة من أجل مصالحها ومفاسدها. أما عندما تكون القوة، كما هي الحال عندنا، في يد الكثرة وليس القلة، فإن خطر محاباة القلة لا يكون كبيراً. فالخوف الحقيقي هو أن يُضحَى، دون داع، بالقلة لحساب الكثرة[٤٠].

وعندما اجتمع الكونغرس الأول بمقتضى الدستور الجديد، في ٤ مارس ١٧٨٩م، كانت المسائل التشريعية والمالية التي تعتبر قضايا حياة وموت للجمهورية الجديدة هي التي تحتل معظم الاهتمام، وتراجعت أهمية التشريع الشامل للملكية الفكرية. لكن سرعان ما بدأ الكُتاب والمخترعون يطالبون بإصدار "تشريع خاص" يمنح الحماية لكتبهم وأجهزتهم. وبعد خمسة أسابيع فقط من اجتماع الكونغرس الأول، قدم توماس توكر من كارولينا الجنوبية أول مشروع قانون في المجال لممثل الولاية، وهو طبيب يدعى ديفيد

رمزي. وهكذا بدأ سيل من هذه الطلبات الخاصة ينهال على مجلس النواب ومجلس الشيوخ من أجل حماية حقوق النشر وبراءات الاختراع. وهنا أدرك الكونغرس الحاجة إلى تشريع لبراءات الاختراع وحقوق النشر، وشرع بالفعل في إعداده.

وبعد جدال طويل في مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وقّع جورج واشنطن أول قانون أمريكي لبراءات الاختراع في ١٠ أبريل ١٧٩٠م. تبدو بنود هذا التشريع مدهشة للقارئ الحديث، فقد كان الدخول إلى النظام يبدأ عند وزير الخارجية الذي كان يعمل بالتعاون مع وزير الدفاع والمدعي العام. والنقطة الأساسية في القانون أنه خلق نظاماً نزيها يديره موظفون متجردون، وإن كانوا ذوي مراتب عالية، كانوا يقيّمون كل اقتراح بحسب ظروفه. وبذلك أصبحت سنوات ضوئية تفصل هذه الإجراءات عن الإجراءات المتعبة في إنجلترا، التي يتدخل الملك فيها في منح العملية.

ولعلها من المفارقات الكبرى أن يُعهَد إلى توماس جيفرسون، أول وزير خارجية، بتطبيق قانون براءات الاختراع. ومع أن جيفرسون كان يعارض فكرة الحكومة المركزية التدخلية، خاصة إجراءات براءات الاختراع المركزية، فقد كان الرجل مخترعا نهما، وكان بذلك مؤهلاً لدرجة استثنائية لكي يكون أول فاحص لبراءات الاختراع. وقد انهمك في المهمة باستمتاع ومهارة. كان النظام الجديد فعالاً وغير مكلف. ففي يوم واحد في عام ١٧٩١م أصدر جيفرسون أربع عشر براءة اختراع، بتكلفة ما بين أربعة وخمسة دولارات للواحدة، في تناقض صارخ مع فدية الملك التي تتطلبها العملية الإنجليزية المقابلة.

وفي عام ١٨٠٢م أشرف جيفرسون، كرئيس للجمهورية هذه المرة، على إنشاء دائرة براءات اختراع منفصلة في وزارة الخارجية، يترأسها ماديسون الآن. وفي العقود التالية أصبح النظام أكثر كفاءة، وبحلول عام ١٨٣٥م كانت دائرة براءات الاختراع قد

منحت أكثر من ٩٠٠٠ براءة اختراع. ورغم ذلك كان الاحتيال والنسخ منتشرين. ولذلك أنشأ الكونغرس في عام ١٨٣٦م مفوضية براءات الاختراع، وأضاف موظفين من المساعدين المهنيين، وهو مفهوم ثوري في ذلك الوقت. وأُدخِلت إجراءات فحص أكثر صرامة، وسرعان ما ساعد النظام الجديد في مولد الكثير من أشهر الشركات الصناعية في أمريكا، مثل مسدسات كولت ومصاعد أوتيس وكاميرات إيستمان.

وهنا أدرك البريطانيون أنهم يخسرون سباق براءات الاختراع لصالح الولايات المتحدة، وأخيراً أصلحوا نظامهم البالغ من العمر ثلاثمائة سنة في عام ١٨٥٢م. يبيّن الشكل رقم (٢.١) الانفجار في عدد براءات الاختراع التي منحت في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في القرن التاسع عشر، بما يعكس الرخاء الآخذ في التزايد سريعاً في الدولتين. والآن فقط ندرك أن كسوف الدولة الابنة الثورية على الدولة الأم كان يتجلى في السبق الأمريكي الطفيف في الطاقة الإبداعية الذي يتضح في الرسم البياني.

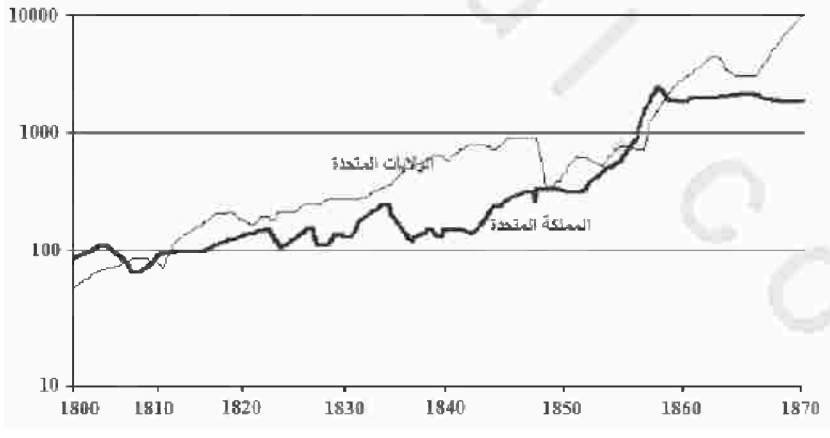

الشكل رقم (٢,١). براءات الاختراع التي مُنِحت في الفترة ١٨٠٠م–١٨٧٠م.

المصدر: Data by personal communication from James Hirabayashi, U.S. Patent and Trademark Office, and from Allan Gomme, Patents of Invention (London: Longmans Green, 1946).

ساعدت الحماية التي توفرها هيئات براءات الاختراع بإنجلترا والولايات المتحدة كثيراً في تقدم مفهوم حيازة الملكية الخاصة، وقدمت معه حافزاً للأفراد لخلق الثروة. وليس من قبيل المصادفة أن التجليات المادية للرخاء الجديد بالقرن التاسع عشر – المصانع والسفن البخارية والسكك الحديدية والتلغراف– أوجدها رجال سحرتهم فرصة الأرباح الطائلة التي أصبحت ممكنة بفضل النظام القانوني الجديد.

مأساة المشاع

في عام ١٩٦٨م نشر عالم البيئة البشرية بجامعة كاليفورنيا غاريت هاردن Garrett Hardin مقالة في مجلة "العلوم" بعنوان هذا القسم: "مأساة المشاع". عرض هاردن في المقالة فوائد حقوق الملكية كما كانت عند الرعاة البدائيين، على نحو ما تخيلها[٣١]. طلب هاردن من القارئ أن يتخيل مرعى مشاعاً يسيم الرعاة فيه ماشيتهم. تعيل الأرض عدداً محدداً من الماشية، وطالما أن الحرب والمجاعة والمرض تُبقي عدد الرعاة والماشية دون هذا العدد، فلن تكون هناك مشكلة. لكن مع نمو المجتمع في الاستقرار والصحة ستتجاوز الحيوانات قدرة الأرض المشاع على التحمل، وسرعان ما تُلوَث وتُدمَر.

أدرك هاردن أن المأساة كانت حتمية طالما ظل المرعى مشاعاً. فطالما أن كل راع فرد يزيد منفعته بزيادة عدد ماشيته واحداً في الأرض المشاع، ولا يناله إلا نصيب صغير من التآكل المتزايد للأرض الناتج عن هذا الحيوان الزائد، فإنه سيسيم أكبر عدد ممكن من الماشية في هذه الأرض المشاع، أيا كان الضرر الذي سيلحقه بالآخرين. وخلص هاردن إلى أن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو "حقوق الملكية أو شيء يشبهها رسمياً"[٤١].

---

(٣١) Garrett Hardm, "The Tragedy of the Commons," Science 162 (1968): 1243-1248. كان المقصود من مقالة هاردن أن تكون دعوى بيئية لتنظيم السكان وإدارة الموارد العالمية، وللمفارقة كان تأثيرها الباقي بياناً للاقتصاد الحر.

إن استنتاج هاردن وثيق الصلة بكل من الزراعة القديمة والحديثة. ففي السنوات التي تلت المقالة، وجدت "مأساة المشاع" تطبيقاً لها في كثير من الميادين الأخرى. ولعلها تنطبق بشكل خاص على أزمة الرعاية الصحية، على سبيل المثال، التي يؤدي فيها "الرعي الجائر" للمشاع الطبي من جانب المرضى غير العابئين بالتكلفة إلى هبوط في توفر وجودة الرعاية الطبية للجميع(٣٢).

تقول الفطرة ومنطق المشاع إن الراعي أو المزارع الفرد في قطعة أرض مِلكية خاصة سيكون أكثر إنتاجية منه في الأرض المشاع أو الأرض التي يملكها آخرون. وليس ضرورياً أن تناضل المجتمعات شعورياً، كما فعلت الدول الحديثة، من أجل سياسات وقوانين وأعراف لحقوق المِلكية. فالاختلاف العشوائي الطبيعي في الأعراف والقواعد بين المجتمعات يضمن أن البعض سيركزون بقدر ما على المِلكية الفردية.

كانت المجتمعات الزراعية التي تؤكد بشكل خاص على حقوق المِلكية، على مدار التاريخ، تمتلك ميزة تنافسية على جيرانها، في حال تساوي كل الأشياء الأخرى. فنظراً لأن غلة محاصيلها كانت أعلى، نما سكانها بسرعة أكبر، وكوّنوا جيوشاً أكثر كفاءة. والشيء الذي لا يُلتفَت إليه كثيراً هو أن هذه المجتمعات الأفضل حالا كانت حين تدخل حرباً تدافع عن أرضها ومحاصيلها، وبذلك كانت الروح القتالية أعلى بين جنودها المواطنين.

وهذا بالضبط ما حدث في اليونان القديمة، وفي عصرنا في الحرب الباردة، التي

---

(٣٢) ظهرت نفس هذه المشكلة التي يستشهد بها المؤلف في نظام التأمين الصحي والعلاج على نفقة الدولة في مصر في السنوات الأخيرة. فبعد أن أدت ممارسات "الرعي الجائر" - باستعارة التعبير من المؤلف - إلى تخريب نظام التأمين الصحي، بدأت الدولة نظام العلاج على نفقة الدولة بغرض تقديم الرعاية لمستحقيها والسيطرة على الهدر. لكن نفس الممارسات عرفت طريقها إلى النظام الجديد سريعاً وبدرجات أكبر من نهب المال العام، مما أدى في النهاية إلى هدم المعبد على الجميع، أو تصحير أرض الرعاية الصحية نتيجة لممارسات "الرعي الجائر الصحي" (المترجم).

تقررت نتيجة الحرب الأخيرة فيهما في ساحة المعركة الاقتصادية، وليس العسكرية. وحتى الفحص العرضي للرخاء الوطني في القرن العشرين، وتاريخ التجربة الشيوعية تحديداً، يقرر القضية بجلاء: المِلكية مهمة.

إن حقوق المِلكية اليوم أهم كثيراً من ذي قبل. ففي غالبية العالم الحديث تشكل حقوق المِلكية الآمنة الفرق بين الأغنياء والفقراء، والفائزين والخاسرين في السباق إلى الرخاء الوطني. ففي العالم الشيوعي، على سبيل المثال، كانت الأسس الثلاثة الأخرى للرخاء - العقلانية العلمية ورأس المال الوفير والنقل والاتصال الحديثان - متوفرة بقوة. لكن في تجربة اقتصادية قاسية من نوعها جردت حكومات ما بعد الحرب في أوروبا الشرقية مواطنيها من حقوق المِلكية والحريات الفردية، وجاءت نتائج ذلك مدمرة.

وينبغي ألا يفوتنا أيضاً أن معنى حقوق المِلكية تغير جذرياً في القرون القليلة الماضية. فقبل عام ١٨٠٠م تقريباً، كانت المِلكية مرادفاً للأرض. لكن الأرض محدودة كما رأينا. وذلك هو ما أدى إلى عدم الاستقرار في المجتمعات الزراعية القديمة، مثل الدول- المدن اليونانية والإمبراطورية الرومانية. فمع زيادة ندرة الأرض وارتفاع ثمنها، قل عدد الناس الذين يمكن أن يمتلكوها، وهو ما قلّص قاعدة المواطنين مالكي الأرض الذين يكون لهم نصيب في رفاهية ذلك المجتمع. ولكي تزدهر الأمة، لا بد أن تكون نسبة كبيرة من مواطنيها أصحاب مِلكيات بحيث تكون لهم مصلحة شخصية في عمليتها السياسية، وهو ما يُعرَف بـ"تأثير أصحاب المصالح". وفي العالم ما قبل الحديث، كانت الأرض عندما تنفد، يقل عدد أصحاب المصالح فيها، وعندئذ كان هلاك تلك الأمة محتوماً.

على أن التركز الزراعي، في المقابل، لا يزعزع استقرار المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية. فلا جدال - على سبيل المثال - أن المزارع الفردية في الولايات المتحدة

أصبحت أقل كثيراً في العدد – وأكبر كثيرا في المساحة – منها في أيام الكساد الكبير. فمن عام ١٨٧٠م، الذي بدأ فيه مكتب الإحصاء الأمريكي في جمع البيانات، حتى عام ١٩٣٥م كان متوسط مساحة المزرعة الواحدة ١٥٥ هكتاراً. وبحلول عام ١٩٨٧م تضاعفت المساحة ثلاث مرات إلى ٤٦٢ هكتاراً. وفي عام ١٩٠٠م كان ٩٪ من الأمريكيين يملكون المزارع، في مقابل أقل من ١٪ اليوم. ومع ذلك فإن أحداً لا يشكّك في أن المؤسسات الديمقراطية في الولايات المتحدة أكثر استقراراً الآن مما كانت عليه قبل قرن. والسبب بسيط، وهو أن الاقتصادات ما بعد الصناعية لم تعد في حاجة لأن توفر أرضاً لمواطنيها لكي تحوّلهم إلى أصحاب مصالح. فحيازة الملكية غير العقارية أو غير الثابتة وملكية رأس المال، وكلاهما غير محدود، تؤدي هذا الغرض ببراعة. فيمكن لملكية رأس المال الحديثة أن ترضي نسبة من السكان أكبر كثيراً مما كان يتحقق حتى في أتيكا القديمة، التي كان يتوفر فيها ٢٠٠٠٠٠ هكتار فقط من الأرض الصالحة للزراعة لسكان عددهم ٢٥٠٠٠٠ شخص. فملكية الأرض محدودة، بينما ملكية رأس المال لا حدود لها.

لقد اشتُق نظامنا الغربي الحديث بالدرجة الأولى من القانون العادي الإنجليزي، وجُمع ببطء ومشقة على مدار السنوات الألف الماضية، ونُشر عبر العالم بحد سيف الاستعمار البريطاني وعلى أجنحة المثالية الثورية الأمريكية. ومع سقوط الشيوعية، لم يعد اليوم إلا قلة صغيرة تشكّك في أسبقية الملكية والحقوق الفردية بوصفها ينبوع الرخاء للعالم الحديث.